الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي

جـــامعـــة 8 مـــــاي 1945 قـــالمـــــة

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

الموضوع:

واقع الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

❖ دراسة تقييمية للفترة 2012-2021 ❖

المنجزة من طرف الطالبتين:

حياهم أسمـــاء

غويلـــة يســـرى

تحت إشراف الأستاذ:

شـــــرياق رفيق

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عملا بقوله تعالى" وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"
أتقدم بجزيل الشكر إلى المولى عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف شرياق عبد الرفيق لإشرافه على

هذا البحث

وتوجيهاته ودعمه لنا.

كما أتقدم بالشكر للأستاذة بوفلفل سهام والأستاذة سعيدي وردة

لتوجيهاتهما ونصائحهما لنا.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي والديا العزيزين

اللذين وفرا لي جميع الظروف المساعدة للوصول إلى هذا المستوى

ولإنجاز هذا العمل أطال الله في عمرهما.

كما أهدي عملي هذا إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي في مشواري الدراسي

وإلى قرة عيني ابنتي الغالية جنى وإخوتي رؤيا وأسماء وابنها مصعب وعبد السلام

وزوجة أخي راضية وابنيها عبد المؤمن وإيلين.

إلى كل عائلة غويلة ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

يسرى

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله.

إلى مصدر الحب والحنان وسندي في هذه الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي في مشواري الدراسي حفظه الله.

إلى فلدة كبدي، وقرة عيني ابنتي العزيزتين لجين وليان حفظهما الله.

إلى إخوتي عبد الكريم، فؤاد، نادية، غاني، فهيمة، سكينة.

وإلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

أسماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
ملخص الدراسة	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة.....	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
المطلب الثاني: أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	6
المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	7
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخصائص، الأهمية وأنواعها.....	10
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	10
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	11
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	13
المبحث الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول الممكنة.....	17
المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	17
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	18
المطلب الثالث: الحلول الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	19
خلاصة الفصل:.....	21
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي وأهم برامجه	
تمهيد.....	23
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي في الجزائر.....	24
المطلب الأول : تعريف الدعم الحكومي.....	24
المطلب الثاني: أهداف الدعم الحكومي.....	24
المطلب الثالث : أنواع الدعم الحكومي.....	25
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	27
المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	27
المطلب الثاني : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	30

المطلب الثالث : أهداف دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	31
المبحث الثالث: برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	33
المطلب الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	33
المطلب الثاني: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....	34
المطلب الثالث: برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	36
خلاصة الفصل.....	37
الفصل الثالث:	
تمهيد.....	39
المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....	40
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	40
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية بالجزائر.....	42
المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر لتطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	46
المبحث الثاني: آليات ووكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	48
المطلب الأول : آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	48
المطلب الثاني : وكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	51
المطلب الثالث : الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	63
خلاصة الفصل.....	65
الخاتمة.....	67
قائمة المراجع والمصادر.....	71

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير التمييز بين حجم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر	05
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012 إلى 2021	40
03	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من 2012إلى 2021	42
04	تطور مناصب الشغل التي توفرها PME في الجزائر للفترة 2012-2021	43
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية من سنة 2016 إلى سنة 2021	44
06	مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	45
07	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(ANSEJ) (2012-2021)	52
08	مستويات تمويل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	55
09	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(ANDI) (2012-2021)	55
10	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM إلى غاية 31 ديسمبر 2021	57
11	عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط(ANGEM) (2012-2021)	59
12	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(CNAC) (2012-2021)	61

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012 إلى 2021	41
02	تطور مناصب الشغل المتوفرة للفترة 2012-2021	43
03	مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة	45
04	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(ANADE) (2012-2021)	53
05	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(ANDI) (2012-2021)	56
06	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM إلى غاية 31 ديسمبر 2021	58
07	عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANGEM)	59
08	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (CNAC)	62

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول لما لها من أهمية في تحقيق التنمية، ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بها من خلال التشجيع على إنشائها والاهتمام بتوفير مناخ استثماري مناسب لتسهيل نشاطها والعمل على إيجاد مختلف الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها؛ غير أن واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها عن تحقيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إلى رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتدعيم مؤسساته، وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية والخروج بها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف.

فقد قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات تمويلية واستحداث عدة آليات والقيام بعدة برامج داعمة لتلبية احتياجاتها، هذه الهيئات والآليات والبرامج كان لها الأثر البارز في إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى استحداث عدد لا بأس به من مناصب الشغل.

ففي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال وضع هيئات وهياكل وتنفيذ برامج متعددة منها الوطنية ومنها الشراكة مع الدول الأجنبية كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يتطلب بناء قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تنافسية محليا ودوليا.

كما تم استحداث العديد من وكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتمثل في: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

- **إشكالية البحث:**

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو الآتي:

❖ **ما هو واقع الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2021؟**

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي أهم برامج ووكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هو الدور الذي تلعبه آليات ووكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- **فرضيات البحث:**

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية السابقة نقدم مجموعة من الفرضيات التالية:

- يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية.

- تبنت الجزائر العديد من البرامج بهدف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تلعب وكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

- **أهمية البحث:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للجزائر ودورها الهام والفعال في بناء إقتصاد متنوع خارج المحروقات.
- إظهار واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والبحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها.
- محاولة إبراز ضرورة تطوير وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعدد البرامج والهيئات التي سعت الجزائر لتجسيدها.

- **أهداف البحث:**

تتمثل أهدف البحث فيما يلي:

- إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تواجه هاته المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها.
- التعرف على هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

من بين الأسباب التي جعلتنا نبحث في هذا الموضوع:

- هذا الموضوع من اهتماماتنا البحثية حيث يعتبر الدافع الرئيسي لاختيارنا.
- التعرف على آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- محاولة تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، حتى نمتلك المعلومات والدراية الكافية التي تساعدنا على إنشاء وتسيير جيد لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في المستقبل.

- **المنهج المستخدم:**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي من خلال ذكر أهم المراحل التاريخية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى المنهج التحليلي تم استخدامه من خلال تحليل نتائج مختلف الوكالات الدعم الحكومي ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه هذه الوكالات.

- **الدراسات السابقة:**

- دراسة خديجة خنطيط، حبيبة حناش: بعنوان الهياكل والبرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بحث في مجلة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الهياكل والبرامج التي اعتمدتها الجزائر كإحدى الوسائل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فترى الباحثتان أنه بالرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تحظى به من قبل الدولة إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب منها وذلك بسبب سوء التسيير لهذه المؤسسات، كما تسعى أيضا الحكومة الجزائرية إلى استحداث مختلف الهياكل من أجل خلق التمويل الملائم لهذه المؤسسات.
- دراسة إلياس غقال: بعنوان تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014، وهي رسالة دكتوراه في جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث قام الباحث بالتوصل إلى أن التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تحضير مؤسساتها للإندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مجموعة من البرامج الوطنية والبرامج الأخرى للشراكة مع بعض الدول. كما توصل الباحث إلى أن الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي تساعد وتدعم الاقتصاد الجزائري للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة.
- دراسة محمد الصالح زويتة، بعنوان أثر التغيرات الاقتصادية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة الجزائر، حيث توصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها مشاكل ومعوقات خاصة مشاكل مالية وإدارية، فرغم كل التحديات والصعوبات التي يفرضها الانفتاح الاقتصادي إلى أنه يساهم بشكل كبير في تنميتها من خلال برامج الدعم المقدمة للشركات الأجنبية، كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعال في خلق مناصب الشغل والقضاء على أكبر مشكل يواجه الجزائر وهو مشكل البطالة، كما توصل الباحث أيضا إلى انه رغم النقائص الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلا أنها ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة بلحاج فراجي: وهي أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان، بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. حيث ركز الباحث على الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية، فمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بإظهار مساهمتها في التشغيل. وانه رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية هذه المؤسسات إلا انها مازالت تواجه العديد من الصعوبات والعقبات التي تقف عائقا في طريقها.

- **صعوبات البحث:**

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل فيما يلي :

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقلة توفرها في المكتبة.
- صعوبة الحصول على إحصائيات حديثة متعلقة بوكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **هيكل البحث:**

من أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سرد مجموعة من التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضحين سبب الاختلاف فيما بينها، خصائص هذه المؤسسات ومختلف تصنيفاتها، ومن ثم تحديد أهميتها ومشاكلها والتحديات التي تواجهها واقتراح الحلول.

أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى تعريف الدعم الحكومي، خصائصه وأنواعه، ثم التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها وأهداف دعم وترقيتها، ومختلف برامج دعمها.

أما الفصل الثالث نقوم بدراسة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في عملية التنمية، استراتيجية الجزائر لتطويرها وترقيتها ومن ثم تحديد آليات ووكالات دعمها والدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم؛ وذلك من خلال دورها البارز من حيث مساهمتها في الناتج الوطني والقضاء على البطالة لما تتميز به من خصائص مثل البساطة والمرونة...الخ، ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي وما تصنعه في حد ذاتها من نمو.

ولقد أصبح بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط برفعها للتحديات ومواجهة الصعوبات مما جعل البحث عن سبل تطويرها ونموها من اهتمامات الباحثين من جهة والدولة من جهة أخرى.

فنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي المبحث الأول يتم التطرق إلى تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب وجود اختلاف لهذا التعريف ومعايير تصنيفها، كما يتم الالمام كذلك بخصائص وأهمية مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني، لننهي هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي نتناول فيه مختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات الممكنة لنلك وحلولها.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت الدراسات والأبحاث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تحديد مفهوم موحد لها. فاختلفت التعاريف، وظهرت العديد من المعايير التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يتجاوز خمسين (50) تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي، ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل المانيا الغربية سابق.

وفيما يلي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل دولة:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

استندت هيئة الأمم المتحدة الأمريكية في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى[1] :

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10أجراء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛
- **المؤسسة الصغيرة:** توافق أيضا معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛
- **المؤسسة المتوسطة:** توافق أيضا معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

أما التعريف المتداول في فرنسا والذي تبنته "الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" فهو «إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة"[2].

أما البنك الدولي فيعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، وتعتبر المؤسسة الصغيرة، إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا .

---

[1]: السعيد معطوب، إيمان مشري، **واقع مساهمة هيئات التمويل والرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-خنشلة**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، المجلد 09، العدد 01، مارس 2021، ص371.

[2]: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد، بيروت، ط1، 2006، ص 24.

وقد ذهبت بعض اللجان الدولية، لوضع بعض الشروط للمنشآت الصغيرة مثل لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية، حيث اعتبرت أن المشروع يعتبر صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية:

1. عدم استقلالية الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم؛
2. يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
3. العمل في منطقة محلية، فيكون العمل والمالكون من مجتمع واحد؛
4. أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا، بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له[1].

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لم يكن هناك تعريف موحد وواضح لهذه المؤسسات، فمعظمها كانت عارضة غير رسمية إلى غاية صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

وقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريف هذه المؤسسات على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي جاء في التوصيات النهائية لميثاق (بولونيا) للبلدان الأعضاء وصادقت عليه الجزائر سنة 2000، والذي يعتمد على ثلاثة معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصة السوقية، وقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل أهمها[2] :

التعريف الأول:

وهو التعريف الذي جاء في تقرير برنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1974-1977 والذي يرى أنها: كل وحدة منتجة مستقلة قانونا تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال سنويا أقل من 15 مليون دينار جزائري ورقم استثماراتها أقل من 10 مليون دينار، وتأخذ المؤسسة أحد الأشكال التالية:

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية).
- فروع المؤسسات الوطنية والتعاونية.
- الشركات المختلطة.
- المؤسسات المسيرة ذاتيا.
- المؤسسات الخاصة.

[1] : حسين عبد الجليل آل غزوي، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2017، ص ص 38، 39.

[2] : سلمى صالحي، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص ص 280، 281.

التعريف الثاني :

وقد جاء التعريف الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة والذي ركز على عدد العمال ورقم الأعمال واعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها: «كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عاملا وتحقق رقم أعمال أقل من 10 ملايين دينارا جزائريا.

التعريف الثالث:

والذي جاء ليضفي الصيغة القانونية والرسمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في القانون التوجيهي الذي صيغ في القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، واعتمد فيه المشرع الجزائري على ثلاثة معايير وهي التي عمل بها المشرع الأوروبي ويحتوي هذا القانون في المادة 4 منه على تعريف مفصل لهذه المؤسسات، ثم تأتي المواد بعد لتبين حدود هذه المؤسسات ووسائل دعمها، وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية في المادة 4 من نفس القانون بأنها مؤسسات نتاج السلع والخدمات أو الخدمات وحدها وهي التي " تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينارا أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينارا وتستوفي معايير الاستقلالية. أما المواد 5 و6 و7 من هذا القانون فقد صنفت المؤسسات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- تعرف المؤسسة المتوسطة حسب المادة 6 من القانون التوجيهي : "بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2مليار دينارا أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500مليونا دينارا".
- تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 5 من القانون التوجيهي : " بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليونا دينارا أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليونا دينارا".
- تعرف المادة 7 من القانون التوجيهي المؤسسة المصغرة بأنها: «مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليونا دينارا أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينارا".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم (01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير المؤسسية	العمالة الموظفة(عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 على 49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 250	من 100 على 500

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم(18-01)

من خلال المقارنة مع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 نلاحظ زيادة في معيار رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، وهذا راجع إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

التعريف الرابع :

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم (17-02) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينارا جزائريا، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليارا (01) دينارا جزائريا.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

المطلب الثاني: أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أسباب أدت إلى اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية، قبل الوصول على تحديد تعريف لهذه المؤسسات، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

أولا: اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

مع طبيعة العالم الأن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا، صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم يكن سلبي، جعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين إحداهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني. فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامين وهذا بالمقارنة مع حجم الامكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها، وعليه نصل إلى أن اختلاف اقتصاديات دول العالم لا يمكن من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي الخاص بها[1].

ثانيا: اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية(الزراعة، الصيد، تربية المواشي....الخ) والمؤسسات الاستخراجية، ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج

[1] : أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية، الجيزة، ط1، 2011، ص ص 18، 19.

السلع(المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية، أدى على صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج على استثمارات ضخمة وطاقات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة كالمؤسسات التجارية، كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكلا تنظيميا معقدا يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكلا تنظيميا بسيطا[1].

ثالثا: العوامل التقنية

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[2].

رابعا: العوامل السياسية

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقة من أجل توجيهه.

وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[3].

المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من التعرض لاهم المعايير المعتمدة في ذلك، وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها، ويمكن تصنيفها إلى[4]:

أولا: المعايير الكمية

من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1. **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من اهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية ألا انه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بـ 600000 دولار امريكي في حين يتراوح بين 35000-200000دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 700000دولار في الدول المتقدمة.

---

[1] : المرجع نفسه، ص ص 19، .20.

[2] : رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، إيتراك، القاهرة، ط1، 2008، ص 18.

[3] : المرجع نفسه، ص 18.

[4] : عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2013، ص ص 13، 14.

2. **معيار حجم الموجودات**: أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
3. **معيار رقم الأعمال**: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية أو يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك ان كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم اعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع السعار وليس لعدد الوحدات المباعة.

(رقم العمال = عدد الوحدات المباعة*السعر)، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن المؤسسة، لذا يتجه المحللون على رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بغين الاعتبار التغير في السعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي.

4. **معيار العمالة**: يعد معيار العمالة أحد المعايير الأساسية والأكثر انتشارا واستخداما لتصنيف المشروعات من حيث الحجم، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن تصنيف لآخر، فقد صنفت المشروعات اعتمادا على هذا المعيار إلى أربعة أحجام على النحو الآتي[1]:

- **مشروعات أعمال أسرية أو منزلية أو حرفية**: وهي المشروعات التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال (ما بين 1 إلى 9 عمال)، ويطلق على هذه المشروعات أحيانا المصغرةMicro Entreprises أو Cottage Units.
- **مشروعات الأعمال الصغيرة الحجم**: وهي التي يعمل فيها اقل من خمسين عاملا (ما بين 10-49 عاملا).
- **مشروعات الأعمال المتوسطة الحجم**: وهي التي يعمل فيها أقل من مائة عامل (ما بين 50-99عاملا).
- **مشروعات الأعمال كبيرة الحجم**: وهي التي يعمل فيها أكثر من 100 عامل.
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المشروعات التي يعمل فيها أقل من 100 عامل (ما بين 1-9 عاملا) مشروعات صغيرة، بينما تعد المشروعات التي يعمل بها ما بين 100-500 عامل مشروعات أعمال متوسطة الحجم.
- ووفقا لهذا المعيار تمثل مشروعات الأعمال الصغيرة ولمتوسطة حوالي 96%من اجمالي عدد المشروعات العاملة في الاقتصاد الياباني.
- وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ففي الكويت تعتبر المشروعات التي يعمل بها من 10-50 عاملا مشروعات أعمال متوسطة الحجم، وفي السعودية أقل من 50 عاملا مشروعات صغيرة ومتوسطة.

ثانيا: المعايير النوعية

1. المعيار القانوني :

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم، والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات

[1] : مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2014، ص ص 27، 28.

التجارية والمصانع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء[1].

2. معيار الإدارة (التنظيم) :

وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب هذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخصائص التالية[2]:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

3. التمويل اللازم للمشروع:

ويقوم به شخص أو مجموعة صغيرة من الشركاء حيث إن المديرين في الأعمال الصغيرة غالبا مستقلين، وعادة ما يكون المدير هو المالك وقد يكون العمال من عائلة واحدة[3].

4. حجم المؤسسة:

حجم المؤسسة صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فالمفهوم هنا نسبيا، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، ولكنها تكون صغيرة من حيث الاستخدام، والموجودات، والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المنظمة صغيرة من حيث العمالة التي فيها، وكبيرة في موجوداتها ومبيعاتها[4].

---

[1] : عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2009-2010، ص 10.

[2] : عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[3] : فايز النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد، عمان، ط1، 2006، ص 63.

[4] : المرجع نفسه، ص 64.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخصائص، الأهمية ومعايير تصنيفها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة لما تتميز به من خصائص عدة وكذلك إلى تصنيفاتها المختلفة والمتعددة.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز منشآت الأعمال بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال الكبيرة، منها ما يلي:

1. **انخفاض رؤوس الأموال**: تتطلب المنشآت الصغيرة رؤوس أموال أصغر من المنشآت الكبيرة تتناسب وحجم هذه المنشآت، وانخفاض الحجم المطلق لرأس هو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية[1].
2. **الكفاءة والفعالية:** تتميز المنشأة الصغيرة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى كثيرا، مما يمكن للمنشآت الكبيرة والعملاقة أن تصل إليه وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية لأسباب عديدة منها:
   - التركيز في إدارة الأعمال والموارد ذات القيمة وتحقيق عوائد سريعة وعالية.
   - القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا[2].
3. **مالك المنشأة هو مديرها:** إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان[3].
4. **مرونة الإدارة**: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع الغير رسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف، نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على العكس من المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية وتدرجها في تسلسلها في خطوط مرسومة ومعروفة مما يجعل اتخاذ القرار الإداري يأخذ وقتا أطولا نسبيا .[4]
5. **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل**: نظرا لصغر حجم راس المال المستثمر نجد ان صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم غذ لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما ان المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم غذ لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا

---

[1] : علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، **التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصناعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2017، ص ص 73، 74.

[2] : علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب، القاهرة، 1999، ص 15.

[3] : عزت خيرت يوسف، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية جدوى المشروع)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص8.

[4] : توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء، عمان، ط1، 2002، ص 27.

لجأ إلى التمويل الخارجي فغنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض[1].

6. **إحداث التوازن بين المناطق**: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا، ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها[2].

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة على صعيد مختلف البلدان النامية منها وكذلك الصناعية، وقد يبدو أن المؤسسات العملاقة والمتعددة الجنسيات هي السيطرة على السواق، إلا أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية عن دورها، حيث الانتشار الواسع لها والقيمة التي تضيفها في مختلف الاقتصاديات الحالية. وإذا أردنا أن نعطي تلخيصا حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن الإشارة على الاتي:

1. **قدرتها على ترقية الصادرات**: أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، أو حتى إحداث فائض في ميزان مدفوعات بعض الدول، وذلك من خلال غزو السواق الأجنبية، وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعامل الاقتصادي إلى معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من اجمالي الصادرات.

وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا المركز الأول ب نحو53% تليها الدانمارك وسويسرا بنحو 46% و40% على التوالي، ثم السويد بنحو 30%، ففرنسا وهولندا 26%. أما في اليابان فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز35% وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين و56% في تايوان و40% في كوريا الجنوبية[3].

---

[1] : محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007، ص 10.

[2] : محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سوق أهراس، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2016، ص116.

[3] : نجمة عباس، **واقع وآفاق المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد والابداع-دراسة حالة المؤسسات الفتية المبدعة في ولاية باتنة-**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 91.

2. **تساهم في تنشيط وتطوير حالة المنافسة:** في عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغير من خلال الابداع والتحسين، وتظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها السعر، شروط الائتمان والخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير والتجديد في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الرباح والمحافظة على الحصة السوقية. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع لعدة أسباب منها: العدد الكبير من المؤسسات، صغر حجم والتقارب، التشابه في الظروف الداخلية للمؤسسات والحصة السوقية المحدودة[1].
3. **تساهم في الناتج الداخلي الخام:** الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية، الزراعية والخدماتية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية[2].
4. **توفير مناصب عمل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة، وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام قوى إنتاجية كثيفة العمل هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها، كما أنها تتميز بتوظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون القارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة[3].
5. **تكوين قوة العمل الماهرة:** باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذووا مهارات منخفضة نسبيا فإنها تساعد على اكتساب هؤلاء العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات، وفي الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الإضافية التي بتطلبها التوسع في إقامة مراكز جديدة للتدريب أو توفير مدربين وامكانيات في المراكز القائمة[4].
6. **دعم المؤسسات الكبيرة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة، باعتبارها تقدم أجور أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة تخفيضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة

---

[1] : المرجع نفسه، ص 92.

[2] : شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 50.

[3] : بلحاج فراجي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص ص 136، 137.

[4] : عبد القادر رقراق، مرجع سبق ذكره، ص 31.

والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرج عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي[1].

7. **تنمية المناطق الريفية:** مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضعيف من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية اقامتها في المناطق الريفية، وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.
8. **تنمية المواهب والابتكارات:** حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى ان عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلتها التي حققتها المؤسسات الكبرى، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في السواق خلال فترات زمنية أقل[2].

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف طبيعتها، لهذا يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أولا: حسب الشكل القانوني: المقصود بالشكل القانوني هو الشكل الذي يأخذ العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحدد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من المالكين والعمل، والعلاقة بينهما. وهو أول قرار يجب تحديده عند إقامة العمل[3].

ويصنف بدوره إلى[4]:

1. **التعاونيات:** تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.
2. **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والاعفاءات المختلفة، وكذا تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.
3. **المؤسسات الخاصة:** هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين هما المؤسسات الفردية والشراكة.

---

[1] : بلحاج فراجي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2] : عبد القادر شتيح، **دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 87.

[3] : سعاد نايف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة-أبعاد الريادة-**، دار وائل، عمان، ط1، 2005، ص ص 109، 110.

[4] : محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 16.

1.3. **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ.

2.3. **مؤسسات الشراكة:** الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، اما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة.

وتنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع وهي[1]:

1.2.3. **شركات الأشخاص:** هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع:

1.1.2.3. **شركة التضامن:** هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا لمجابهة التزامات شركتهم، ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر راس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة إلى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية.

2.1.2.3. **شركة المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فإن شركة المحاصة تنتهي معه.

3.1.2.3. **التوصية البسيطة:** هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء، وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا.

2.2.3. **شركة ذات مسؤولية محدودة:** يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكة لا تكون إلا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمة الشركة ويوزع رأس مال الشركة على شكل حصص ويحق للشريك شراء الحصص الأخرى كما يحق له بيع حصصه وتكون مسؤولية الإدارة في هذا النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة طرف شريك خارجي.

[1]: المرجع نفسه، ص ص 17، 18.

3.2.3. **شركات الأموال:** وتمثلها شركة المساهمة التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزعا على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها.

ثانيا: حسب الشكل الاقتصادي: وتنقسم إلى[1]:

1. **المؤسسات الصناعية:** هناك الكثير من الأنشطة الصناعية التي يمكن للفرد المبتدئ إنشاء مشروع أن يبدأ بها ومنها، صناعة الطباعة، مصنع لإنتاج الآيس كريم، مصنع للمخبوزات والعجائن، مصنع لإنتاج لعب الأطفال، انتاج المخللات والمربات، مصنع للأثاث، مصنع للملابس بكافة أنواعها (أطفال-نساء-رجال) مصنع لإنتاج الزبادي وهناك أمثلة أخرى على ذلك كثيرة.
2. **المؤسسات التجارية:** هو قطاع التجارة والوساطة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة، وتاجر الجملة هو الذي يشتري البضاعة من القطاع الصناعي ثم بيعها إلى تاجر التجزئة، أما تاجر التجزئة هو الذي نشتري نحن منه كمستهلكين احتياجاتنا مباشرة والمثال على ذلك السوبر ماركت، موزعي السيارات، الصيدليات التي نشتري منها الدواء، محلات الأثاث...الخ فهي تقوم بالشراء من تاجر الجملة ثم تبيع لنا هذه المنتجات.
3. **المؤسسات الخدماتية:** وهو القطاع الجذاب لأصحاب المشروعات في المستقبل والذي تزيد فيه فرص إنشاء المشروعات بسرعة مذهلة، والأمثلة على ذلك الفنادق، محلات التنظيف الجاف، محلات اصلاح الأحذية، الكوافير، المطاعم، المشروعات السياحية...الخ وهذه المشروعات لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة إذا ما قورنت مثلا بمشروعات القطاع الصناعي.

ثالثا: حسب طبيعة منتجاتها: يميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي[2]:

1. **مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية:** وتقوم بإنتاج سلع استهلاك أولي مثل:
   - المنتجات الغذائية.
   - تحويل المنتجات الفلاحية.
   - -منتجات الجلود.
   - الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

2. **مؤسسات انتاج السلع والخدمات:** وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:
   - قطاع النقل.

[1] : عبد الحميد أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2002، ص ص 27، 28.

[2] : أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.
- -صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3. **مؤسسات انتاج سلع التجهيز**: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ انتاج ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمالها أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة، وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

المبحث الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول الممكنة

للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة الكثير من المشاكل التي تواجهها على اختلاف نشاطها وطبيعتها لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المشاكل دون ان ننسى الحلول الممكنة لمواجهة هذه المشاكل.

المطلب الأول: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها، ومن بين هذه المشاكل نجد:

أولا: المشكلات التمويلية: يعد توافر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي أو زراعي أو خدمي فهذه المشروعات تحتاج إلى رأس مال جاري الحصول عليه بالقدر الذي يمكنها من العمل بانتظام على مدار العام.وفيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمنشآت الصغيرة بشكل عام، فالقصور في تمويلها يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أنها في الأخيرة أكثر حدة وأشد تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال.فأي مشروع صناعي(صغير-متوسط-كبير) لا بد وأن يمر بمراحل تمويلية ثلاث بدءا من مرحلة التأسيس ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الاحلال والتوسع قد تختلف فيها مصادر التمويل من مرحلة لأخرى حسب حاجة المشروع إلى ذلك وإذا كانت مدخرات الفراد كمصادر تمويل الصناعات الصغيرة غير كافية فإنه لا شك أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه الصناعات[1].

ثانيا: مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات: إن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية والآلات والمخزون عرضة لعدة أخطاء طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة، الفيضانات والزلازل ة غيرها، إن خسارة وتضرر الممتلكات تمثل عبئا ماليا ثقيلا يؤدي إلى تعطل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية رأس المال[2] .

ثالثا: مشاكل إدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات وتعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، نقص الاعلام، الوثائق المطلوبة[3].

---

[1] : فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 84.

[2] : رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] : صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004، ص 39.

رابعا: مشاكل تسويقية: وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع[1].

خامسا: تكلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها[2].

سادسا: التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية، وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

سابعا: الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[3].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ذكر البعض منها فيما يلي[4]:

1. **الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي:** يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالاعتماد على الثورة المعلوماتية خاصة بعد التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية، وأصبحت التطورات التي تعرفها المعلومات تلعب دورا هاما في تشكيل ملامح هذا النظام مما أسهم في تقارب الأسواق العالمية بشكل كبير، وسهل نقل وتبادل المعلومات الاقتصادية لمواكبة التطورات الحاصلة دوريا، كما أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والنقل، وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية سواء التجارية أو المالية، وكذا تشابه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد باختلاف مناطق تواجدهم كما فرض على المؤسسات تطوير وتنمية أساليب وطرق الإنتاج وزيادة جودته لدعم قدراتها التنافسية.
2. **عالمية التجارة:** سعت الدولة إلى توسيع دائرة التجارة العالمية وتحريرها، وذلك من خلال الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والتي تم تطويرها إلى أن أصبحت سنة 1995م منظمة التجارة العالمية والتي تسعى إلى مجموعة أهداف منها:

---

[1] : رضا زهواني، **تحسين تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت-**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007، ص 17.

[2] : عزت خيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

[3] : المرجع نفسه، ص 12.

[4] : احميدة مالكية، **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص ص 11، 12.

- إيجاد وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية، وفتح الحدود أمام التبادلات التجارية.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد الدول، وزيادة الإنتاج ودعم وسائل تحقيق ذلك.
- توفير الحماية المناسبة للسوق العالمي واشراك جميع الدول على مختلف مستوياتها، وكل هذا يزيد من مستوى تنافسيتها من خلال القدرات التنافسية لمؤسساتها ومن بينها الصغيرة والمتوسطة.

3. **عالمية الجودة:** ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.
4. **إجراءات الحد من التلوث:** أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاميا عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج.
5. **زيادة التكتلات الاقتصادية:** هناك العديد من الدول التي توجهت نحو الانضمام إلى اتفاقيات، ومنظمات، وتكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية لزيادة قدراتها التنافسية، كما أن المؤسسات تسعى لزيادة التركيز على الاندماج والتحالفات بتجميع مواردها وزيادة فعاليتها.

ومن النقاط السابقة الذكر فإن التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصعب التغلب عليها، ولكن لا خيار أمامها سوى المواجهة أو الانسحاب.

المطلب الثالث: الحلول الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني اخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (النفط) على اقتصاد مبني على مصادر متعددة بتوفير مناصب الشغل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع للحركة.

ومنذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية، بذلك بمجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات لا سيما في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بدءا بتفاقم العسر المالي وغياب الإدارة الرشيدة التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في الابتكار والتجديد، وإهمال عملية التأهيل والتأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية.

وللخروج من هذه العراقيل والصعوبات التي تعترضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه لا بد من ضرورة إيجاد حل لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج لقوة كبيرة تساندها وتشجعها وتدعمها في تطورها. وذلك انطلاقا من إيجاد

مؤسسات لتنمية وتمويل هذه المؤسسات مؤيدة بقوانين وتشريعات وعليه ضرورة الاستفادة من الأساليب العالمية ودراسة أسباب وعوامل نجاحها والتي تتلخص فيما يلي[1]:

- إنشاء بنك للمعطيات الإحصائية.
- السرعة والسهولة في إجراءات صرف القرض واستبعاد الشروط التي تطلبها البنوك مثل الضمانات والميزانيات والتحليلات المالية...الخ، واستبدال كل ذلك بطرق مستحدثة.
- الالتزام بالسداد في المواعيد لحصول المستثمرين على قروض.
- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.
- توجيه وسائل الاعلام نحو مزيد من الاهتمام بالنوعية الجماهيرية وأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها.
- تحسين استقرار المناخ الاستثماري وذلك باتخاذ خطوات وتدابير عملية ملموسة لتحفيز الإنتاج.

[1] : عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، العدد 01، 2002، ص ص، 167، 168.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتعريفها، توضيح مختلف الأسباب التي أدت إلى ذلك ومن بينها الاختلاف في درجة النمو والاختلاف في طبيعة النشاط، وأهم معايير تصنيفها كالمعايير الكمية والمعايير النوعية، الخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات ومختلف أشكالها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعطاء بعض الحلول لذلك.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه بالرغم من اختلاف الباحثين حول وضع تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تلعبها هذه المؤسسات.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي وأهم برامجه

تمهيد:

بعد الخروج التدريجي للجزائر من النظام الاشتراكي وبداية اندماجها في اقتصاد السوق والتوجه للخوصصة، خاصة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان من الضروري خلق المناخ الاقتصادي الملائم لهذه المؤسسات، حيث اعتمدت الجزائر على عديد الاستراتيجيات والآليات لدعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا سنتعرض لمختلف الجوانب النظرية للدعم الحكومي وأهم برامجه.

كما سنحاول في هذا الفصل إبراز أهم هذه الآليات والتطرق لأهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي**
- **المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: برامج الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي

يعد الدعم من السياسات التي تهدف إلى معالجة حالات معينة في الاقتصاد الوطني، وتقوم الدولة بتقديم الدعم وتغطيته من الموازنة الجارية لتغطية الخسائر كما ويهدف إلى إثبات الأسعار لخلق حالة من الاستقرار و الحد من ظاهرة التضخم.

المطلب الأول : تعريف الدعم الحكومي

للدعم الحكومي عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الدعم الحكومي بأنه: مجموع النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية، وتقدمها الدولة للمواطنين والمنتجين من أجل الارتفاع بالمستوى المعاشي لهم و تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية[1].

ويعرفه آخر بأنه: "أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفيض التكاليف بالنسبة للمستهلكين و المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"[2].

ويعرف أيضا بأنه: "أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله و لكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي "[3].

المطلب الثاني: أهداف الدعم الحكومي

تتمثل أهداف الدعم الحكومي فيما يلي[4]:

- دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك.
- في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد.
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعما (الزراعة، الصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص.

---

[1] : محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، **أثر الدعم والإستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال الزراعية، تخصص فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتش، بغداد، 2012، ص12.

[2] : وهيبة بن داودية، **سياسات دعم الطاقة في الدول العربية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 16، 2017، ص ص 81،80.

[3] : بسام فتوح ولورا القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، 2012، ص 11.

[4] : البشير عمارة، **سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة أفلوا، الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص62.

- تجد الإعانات مبرراتها الاعتبارات السياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع ويمكن ان يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لربع الغاز والنفط.
- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم إستقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين.
- رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية.
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول.

بالإضافة إلى هذه الأهداف نجد أيضا[1]:

- تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية.
- من خلال ما تقدمه الدولة من دعم.
- تشجيع عمليات التصدير.
- تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- توفير السلع الأساسية السائدة للعمليات الإنتاجية (الماء والكهرباء) وبأسعار مناسبة.
- المساهمة في تطوير الزراعة والصناعة المحليتان من خلال إدخال التقانة الحديثة.

المطلب الثالث : أنواع الدعم الحكومي

يقسم الدعم الحكومي تبعا لعدة معايير وعدة أقسام:

1. الدعم المباشر وغير المباشر والضمني[2]:

1.1. الدعم المباشر: يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد .

2.1. الدعم غير المباشر: يتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها .

3.1. الدعم الضمني: ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها .

2. ويقسم الدعم حسب طبيعته إلى قسمين وهي كالآتي[3]:

1.2. الدعم النقدي : وهو تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين .

[1] : محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] : : البشير عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص61،62.

[3] : المرجع نفسه، ص 11.

2.2. **الدعم العيني :** وهو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل : القمح والزيت والسكر والغاز الطبيعي والبنزين وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل : البترول والمازوت ...ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع .

3. **دعم الطاقة :**

يتألف دعم الطاقة من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين وينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي، وينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين[1].

[1] : المرجع نفسه، ص 11.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل دفع عجلة التنمية في الجزائر، وذلك بالقيام بعدة إصلاحات، وبالنظر إلى المتطلبات التأهيلية المسطرة لدعم وترقية هذا القطاع.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببطء شديد خاصة قبل 1999 ويرجع ذلك إلى اعتماد المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات الكبرى عموما فهناك أربعة مراحل تبرز فيها تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 1962-1982:

حيث عرفت هذه المرحلة تنظيما ركز على تحديد توسع وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع الإشارة إلى إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون العام خاصة على مستوى الجماعات المحلية، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكون من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحولية للمواد الخام الموجهة للتصدير، وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيماوية، صناعة الطاقة والمحروقات، أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحولية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحضت هذه الصناعات بالأهمية ومكانة ثانوية، إذ انحصر دورها على تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة، باعتماد الدولة الجزائرية إيديولوجية التنمية القائمة على مبادئ الاشتراكية والتي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدت الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية ولم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا رغم كل التطورات التي شاهدتها التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون1966[1].

بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الوضعية أدت إلى سلوك "الحذر التكتيكي "لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة. كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة. وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة، والخدمات، أين استمر الخواص

[1] : عاشور كتوش، محمد طرشي، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17و18 أفريل 2006، ص1039.

الاستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبنى إستراتجية الاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء،)[1].

2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 1982-1993:

شهدت هذه المرحلة محاولات عديدة لإحداث إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري وحسب مجموعة الأهداف المسطرة بالمخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، فإن هناك إرادة في ظل استمرار المنهج الاشتراكي في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص، وهو ما شكل اعترافا صريحا من قبل السلطات بدور هذا القطاع في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية وفي هذا الإطار صدرت مجموعة من القوانين كانت لها آثارها المحدودة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة (قانون الاستثمار المؤرخ في 1982/08/21، وقوانين إعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، ومختلف الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ضمن مرسوم 88-192 المؤرخ في 1988/10/04)، ومع تفاقم الأزمة الجزائرية ونتيجة الحاجة للمساعدات الإئتمانية من المؤسسات المالية والنقدية الدولية وبداية مفاوضاتها مع السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 1989 لتجسيد برامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي. صدرت العديد من القوانين التي تعكس بداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن نظام الاقتصاد المخطط لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وبهذا شهدت هذه المرحلة بداية التطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث بلغت أعدادها في أواخر 1993 حوالي 23000 مؤسسة موزعة على العديد من النشطات الاقتصادية المختلفة. ولقد زادت أهميتها خصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990،وقانون الاستثمار الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين والوطنين والخواص والأجانب[2].

3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1993-2000:

بعد الصدمة البترولية المعاكسة سنة 1986 وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية وفشل الإصلاحات المطبقة اتجهت الحكومة الجزائرية نحو الدخول في اقتصاد السوق من خلال تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الرامية الى تحرير السوق بإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الصدد كان صدور قانون الاستثمار رقم 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 بمثابة دفعة قوية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، وابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الإصلاحات، وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي هيئت الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وتم الاعتراف

[1]: عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الاداري والتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص 123.

[2]: عبد الحكيم عمران،"**استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة** "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007، ص18

الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل التحول الاقتصادي، فقد كرس قانون النقد والقرض سنة 1990 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، إذ أن المؤسسات العمومية منها أو الخاصة تتعامل بنفس المعاملة، لهذا أنشئت سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18جويلة 1994 كما تم في هذه الفترة إصدار قانون جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وقد نص هذا القانون على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارAPSI بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية رقم 95-22 الصادر في 26 أوت 1995قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة وخصوصا التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة وقد تزامنت الإصلاحات المطبقة في الجزائر آنذاك مع بداية تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد عموما، إلا أن هذه البرامج أدت إلى نتائج اجتماعية سلبية كتسريح العمال وزيادة البطالة، ولهذا تم اعتماد برامج خاصة. لمواجهة هذا الوضع من بينها برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى والذي دخل حيز التنفيذ العام عام 1997 وهو موجه للشباب والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، كما تم إنشاء صندوق ضمان استثمار المقاولات الصغرى بتمويل عمومي بفرض المساهمة في خلق مؤسسات صغيرة والقضاء على البطالة[1].

4. الفترة من 2000 إلى 2001:

على الرغم من المجهودات المبذولة خلال الفترات السابقة خاصة تلك المتعلقة بتحسين الإطار التنظيمي وإجراءات الدعم المختلفة إلا أن المؤشرات الاقتصادية كانت لا تزال تشير إلى تبعية الجزائر لقطاع المحروقات بشكل شبه كلي، ولهذا فقد قررت الدولة عملية إدماج وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم بالدور المنوط بها، من خلال نقطتين أساسيتين[2]:

- تحسين مناخ الاستثمار والتأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستكشف ذلك من خلال النقاط التالية:
  - أصدرت السلطات العمومية سنة 2001، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
  - إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.
  - الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل،
- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث شكل صدور هذا القانون الإنطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] : أمينة مولاي، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة نور البشير-البيض- المجلد7، العدد1، 2020، ص ص 124،125.

[2] : المرجع نفسه، ص 125.

المطلب الثاني : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ عدّة متطلبات من شأنها تحسين موقع المؤسسات.

1. تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للإستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معا، وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعيه التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، وتبعا لهذا فقد تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي[1].

2. تأهيل المحيط الإداري:

يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ولن يأتي إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها (على غرار الشباك الموحد)، إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي في هذا السياق فتمنع هذه الوكالة بالتفويض الكامل بمنح لها مصداقية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس خاصة مع إستفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم قدره 04 ملايير دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي يمكن أن يساهم فعليا في تطوير هذا القطاع[2].

3. تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة:

لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل إيجابي داخل المؤسسة يجب أن تتوفر عدة عوامل منها[3]:

- الطاقات والإمكانيات المالية والتسعيرية (فرق تسييرية كفأة على جميع المستويات) والتجارية (قنوات توزيع أو شبكة توزيع) وخبرات تكنولوجية.

---

[1] : جميلة جمال بلخباط، "**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** "، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006، ص 637.

[2] : المرجع نفسه، ص638.

[3] : بلال شيخي و أخرون، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المأمول والواقع**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- يومي 06و07 ديسمبر 2017، ص 5.

- امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته.
- إمتلاك قدرات تسييرية ذات كفاءة ومؤهلة قادرة على إحداث البحث التطبيقي.

4. تأهيل محيط المؤسسة:

إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة[1].

المطلب الثالث : أهداف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تهدف عملية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى[2]:

- إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير هذه المؤسسات ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والمهني والتكنولوجي الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تفضل وتشجع التجديد والإبداع.
- تسهيل الحصول على الخدمات والموارد المالية لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمتصاص جزء كبير من البطالة.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام.
- توفير منتوج وطني ذو جودة عالية وتكاليف منخفضة.
- العمل على إستقرار سكان الأرياف وتحسين مستواهم المعيشي.

بالإضافة إلى هذه الأهداف نجد أيضا[3]:

- ترقية تصدير السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] : المرجع نفسه، ص 6.

[2] : السعيد بريبش، دنيا شبلي، **تقييم دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 27و28 نوفمبر 2017، ص ص 136،137.

[3] : بلال رحاحلية، فرج شعبان، **أليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يوم: 25 أفريل 2017، ص17.

- وضع أنظمة جبائية قادرة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأسمالية المؤسسات وإنتاجها.

المبحث الثالث: برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز العقبات التي تعترضها وتحد من تطورها قامت الجزائر بجملة من البرامج لتنمية وترقية هذا القطاع، وتأهيله وذلك من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في محيطها وتعزيز قدراتها التنافسية.

المطلب الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. التعريف ببرنامج ميدا[1]ED/PME1:

يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010-2012 لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة 2005، وقد جاء برنامج دعم PME الجزائرية باسم: Euro-Développement PME/EDPME.

برنامج ميدا عبارة عن برنامج للمساعدات المالية، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، يسعى إلى تحقيق غايات أهمها إطلاع مدراء المؤسسات بتحديات السوق ودفعهم إلى اعتماد طرق مثلى في التسيير، انطلق تنفيذه سنة 2002 وامتد إلى غاية 2007.

2.1. أهداف البرنامج:

يرمي البرنامج أساسا إلى تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص فقط، وقصد تحقيق الهدف المسطر، فقد تم وضع جملة من النتائج يتوقع من البرنامج أن يصل إليها تتمثل في[2]:

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخاص وجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة والمنتظرة للاقتصاد الجزائري.
- تحسين ظروف وصول وحصول هذه المؤسسات إلى المعلومات الاقتصادية.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة.
- مساعدة ودعم الجمعيات والهيئات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] : صابرين زيتوني، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 162.

[2] : المرجع نفسه، ص 164.

2. البرنامج الأورو متوسطي ميدا 2:

لقد دخل برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا2 حيز التنفيذ سنة 2009، حيث أن الاتفاقية الخاصة بهذا البرنامج تم توقيعها في مارس 2008، والتي تنص على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية. حيث يساهم الاتحاد الأوروبي ب 40 مليون أورو والجزائر ب 3 ملايين أورو في تأهيل هذه المؤسسات، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مكاسب برنامج ميدا 1، الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويسعى هذا البرنامج أيضا إلى اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة تحديات الانفتاح الذي يعيشه الاقتصاد الوطني[1].

إن الجديد في برنامج ميدا 2 هو التنسيق بين ثلاث وزارات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووزارة الصناعة وترقية الاستثمار وكذا وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال، نلاحظ أن الجزائر لا تستفيد كثيرا من برنامج الدعم المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي بما في ذلك برنامجي ميدا، حيث تسجل الجزائر أدنى نسب استهلاك لحصصها المالية المقررة مقارنة بدول مجاورة كتونس والمغرب، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في الاستفادة أكثر من الميزانيات المخصصة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

المطلب الثاني: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

إن أول برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبرى في الجزائر هو «البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي" وتزامنا هذا البرنامج مع دخول المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي مراحل متقدمة لإمضاء عقد الشراكة الأورو جزائرية، وكذلك تزامنا مع البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوروبي[3].

1. التعريف بالبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

هو برنامج تابع لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(سابقا) وبالمساعدة التقنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تلتزم بالبرنامج طواعية، من أجل ترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها تكييف جميع مكوناته من أجل تحضيرها لمواجهة المنافسة[4].

---

[1]: خديجة خنطيط، حبيبة حناش، **الهياكل والبرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 3، عدد خاص، أفريل 2020، ص 106.

[2]: المرجع نفسه، ص 107.

[3]: إلياس غقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**، مذكرة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016-2017، ص 127.

[4]: المرجع نفسه، ص 127.

2. **أهداف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:** يهدف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- **على مستوى المؤسسة:**

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

- **على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة:**

نظرا لكون المؤسسة جزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي:

- تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية.
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- دعم وسائل الضبط (التقييس، الملكية الصناعية، القياسة القانونية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

برنامج التعاون الأورو جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME5 ميدا.

تعيش الجزائر مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا نتائج لجهود أربع سنوات من المفاوضات الصعبة والعسيرة والتي دامت 17 جولة انتهت بالتوقيع النهائي بتاريخ 2002، وصودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في 26 أفريل 2005.

[1] : سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2**، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 09، 2011، ص 144.

المطلب الثالث: برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل دعم حركية إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها، واندماجها ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق، تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دولة ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

1. التعريف بالبرنامج:

هو مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة وهو مجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1].

2. **أهداف البرنامج:** تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي[2]:

1.2. الهدف العام:

يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، من أجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن أجل التقليل من المنتوجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.

2.2. الأهداف المباشرة:

- إنشاء نوع من المهنية والإتفاق من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميدان التسيير، الاعتماد على مراكز الدعم.
- تحسين الطلب من خلال تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

[1] : صابرين زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] : عبد القادر رقراق، مرجع سبق ذكره، ص 168.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الحكومة الجزائرية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير هذه المؤسسات ضمن ديناميكية التحول والتكيف التكنولوجي وتبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية التي تفضل وتشجع التجديد والابداع. وإن نجاح هذه الأخيرة وفعاليتها، مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها، وقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة تطورات حيث أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى التشريعات قامت الحكومة الجزائرية بإقامة مجموعة من البرامج والهياكل الداعمة والممولة لها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الوطني، قامت الدولة الجزائرية بمضاعفة جهودها من خلال إصدار مجموعة من القوانين وإنشاء مجموعة من الوكالات حتى توفر لهم البيئة الملائمة لتطورها ودعمها لما تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المشاكل التي تؤثر على نموها وتطورها؛ ولحقيق الأهداف والقضاء على هذه المشاكل لجأت الحكومة كآلية مستحدثة إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع مثل (Ansej, Angem, Cnac, Andi).

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي النواة الأساسية لأي نظام إقتصادي نظرا للمكانة التي تكتسبها للنهوض بالأنشطة الإنتاجية من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى التشغيل و خلق القيمة المضافة، بالإضافة الى مساهمتها في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، ومنه سندرس في هذا المبحث التطور العددي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن الاحصائيات في الجداول التالية مأخوذة إلى غاية 30 جوان من كل سنة.

مع بداية سنة 2001 ومع صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضع الإطار القانوني لتنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعمل على تشجيع إنشاءها وتطويرها، كانت البداية الحقيقية لهذا القطاع لما كان له من دور رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة وقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 تطورا ملحوظا وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012 إلى 2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	687386	177010	820738	896811	1407510	1060289	1093170	1171945	1209491	1267220

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012 إلى 2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 بلغ 687386 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليشهد انخفاضا كبيرا سنة 2013، حيث بلغ 510376 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 59.04%. أما من سنة 2014 إلى 2016 شهد تزايدا مستمرا سنة بعد سنة. لينخفض في الفترة من 2017 إلى 2019 ما يعادل انخفاض ب 78775 بنسبة 3.52%، ليعود للارتفاع في السنتين الأخيرتين، ليبلغ سنة 2021 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1267220 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها من 2012إلى 2021

السنوات	الم ص م الخاصة	الم ص م العامة	المجموع
2012	2182	-	**2182**
2013	2661	-	**2661**
2014	2676	-	**2661**
2015	2362	-	**2362**
2016	12650	438	**13088**
2017	92804	264	**93068**
2018	97728	262	**97990**
2019	102055	244	**102299**
2020	4059	239	**4298**
2021	7103	225	**7328**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة حيث أنها شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات من 2012 إلى 2014، حيث انخفضت سنة 2015 إلى 2362 مؤسسة خاصة. لتعود للارتفاع خلال الفترة 2016 إلى 2019ب 89405مؤسسة خاصة ما يعادل نسبة 77.94%. أما في السنتين الأخيرتين شهدت تراجعا كبيرا نظرا للتغير في النظام. أما فيما يخص المؤسسات العامة من سنة 2017 إلى سنة 2021 فهي في انخفاض مستمر ب 39 مؤسسة عامة، نتيجة لخوصصة المؤسسات العامة.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية بالجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن إحصائيات الجداول التالية كلها مأخوذة من 30 جوان من كل سنة.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير مناصب العمل وامتصاص البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ومن بينها الجزائر التي تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة، إذ انحصر دور المؤسسات العمومية في تشغيل العمالة، فكان هدفها بالدرجة الأولى اجتماعيا وليس اقتصاديا، بعد أن تم تطبيق لا برنامج التعديل الهيكلي الذي استهدف إجراء تغييرات جذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري، تم تسريح عدد كبير من العمال الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة. وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور مناصب الشغل التي توفرها PME في الجزائر للفترة 2012-2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مناصب الشغل	1776461	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246	2818736	2920769	3083503

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (02): تطور مناصب الشغل المتوفرة للفترة 2012-2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال المنحنى أعلاه يتبين لنا تزايد عدد مناصب الشغل من سنة لأخرى مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2012(1776461) منصبا فيما بلغ سنة 2016(2487914) أي بزيادة تقدر ب 711453 منصبا أي ما نسبته 16.68%. أما من سنة 2017 إلى 2021نلاحظ أيضا تزايد في عدد مناصب الشغل من 2601958 منصبا إلى 3083503 منصبا بزيادة تصل إلى 481545 أي بنسبة 8.46%.

وكحوصلة عامة نجد أن عدد مناصب الشغل خلال الفترة من 2012 إلى 2021 في تزايد مستمر وذلك بسبب مجهودات الدولة المبذولة في توفير مناصب الشغل للشباب للحد من مشكلة الهجرة الغير شرعية.

فمنذ بداية الإصلاحات في الثمانينات، والجزائر تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب. فنسبة كبيرة من البطالين، هم من

الشباب الأقل من 30 سنة واغلبهم من خرجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين ليست لديهم تجربة في العمل، وهم في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة. فكان لا بد على السلطات الجزائرية ان تجد حلولا لهذه المشاكل للحد من هجرة الشباب والكفاءات إلى الخارج. وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، فهي بذلك تفوق حتى المؤسسات الكبيرة، حيث تمتاز بتكثيف عنصر العمل واستعمال تكنولوجيا بسيطة، في حين تمتاز المؤسسات الكبيرة باستعمال التكنولوجيا المتطورة على حساب التشغيل[1].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية[2]

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري من 2015إلى 2021 في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية من سنة 2016 إلى سنة 2021

فروع النشاط	2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية
الفلاحة والصيد البحري	7094	178	6392	84	6877	96	7275	93	7447	93	7827	82
المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	3201	4	2843	3	2936	2	3032	3	3088	2	3197	2
البناء والأشغال العمومية	169124	22	177727	23	182477	24	188275	15	191438	16	197925	12
الصناعات التحويلية	99275	133	92804	84	97728	75	102055	73	104529	69	108689	73
الخدمات	298692	101	316044	70	338201	65	358936	60	371555	59	391933	56
المجموع الم ص والم المعنوية	**577386**	**438**	**595810**	**264**	**628219**	**262**	**659573**	**244**	**678057**	**239**	**709571**	**225**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

من خلال الجدول نلاحظ تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصاد الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات، ثم في قطاع البناء والأشغال العمومية، وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة. ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحقيق التنمية الجهوية والتي تساهم في تحقيق التنمية

[1] : سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 282، 283.

[2] : المرجع نفسه، ص 283.

الاقتصادية. فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في مختلف جهات الوطن.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة[1]

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في خلق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها من جهة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وقد تطورت مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة كما يلي:

الجدول رقم (06): مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (مليار دينار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة الم ص وم العمومية في القيمة المضافة	893.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
مساهمة الم ص وم الخاصة في القيمة المضافة	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
المجموع	**7634.43**	**8526.58**	**9237.87**	**9943.92**	**10106.8**	**10886.62**

المصدر: سلمى صالحي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، مجلد 05، العدد 01، 2021، ص 284.

الشكل رقم (03): مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة (مليار دينار)

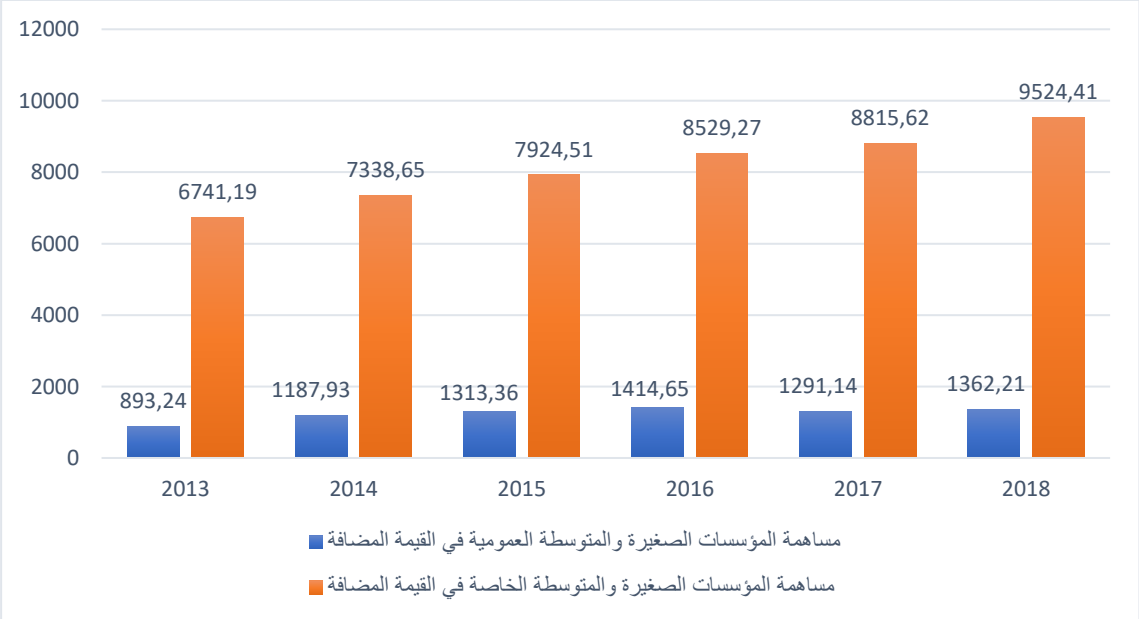

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

[1]: المرجع نفسه، ص 284.

لقد عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة؛ حيث انتقلت من 7634.43 مليار دينار سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88.30%سنة 2013 بقيمة 6741.19مليار دينار، وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 10886.62 مليار دينار، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وحده 87.49%. و هو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة و المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية للأفراد بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ثبت أنه من الضروري إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ووضع إطار قانوني جديد، بهدف إنعاش تنمية هذا النوع من المؤسسات، التي تمثل دون جدال أهم مكمن في مجال إنشاء مناصب عمل، يتعلق الأمر بتعزيز الجهاز وتكييفه مع واقع الاقتصاد الجزائري، مع أخذ التوجيهات التي حددتها الدولة من أجل نظام جديد للتنمية بعين الاعتبار، في إطار هذا الانشغال، يجب تعديل الإطار المرجعي انطلاقا من عناصر مشتقاة من تطور ناتج عن إجراءات اتخذتها بعض القطاعات لمعالجة الأوجه الخاصة بسياسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و إدراج توجيهات خطة عمل الحكومة والالتزامات اتجاه الشركاء الاجتماعيين و التعليمات الصادرة إلى مختلف الهياكل المعنية مع إعادة ترتيب في إطار القانون لمختلف إجراءات التحفيز و السند المقررة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يجب أيضا إعادة تنظيم ميكانيزمات التشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين، ثم تنفيذ تشاركي لسياسة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يجب أن يولى إليهما انتباه كبير، هما توفير العقار الصناعي و تأهيل المستوى :

ففي مجال العقار الصناعي: قامت الدولة ب[1]:

- إنشاء مناطق ذات الأولوية للتنمية في الهضاب العليا والجنوب : ويستفيد المستثمرون هناك خاصة من الأراضي بالدينار الرمزي ومن ضريبة جزافية واحدة بنسبة 3، ومن قروض محسنة . وتكون المناطق الأولى ذات الأولوية في المدن التالية : عين الصفراء، تيارت، بشار، أدرار، غرداية، ورقلة، توقرت، تيندوف، إيليزي، بسكرة، تبسة .
- إنشاء مناطق صناعية جديدة على امتداد محور طريق شرق –غرب تخصيص المناطق الصناعية في نشاطات معينة مع تشجيع الإدماج في اتجاه فوقي، خاصة عن طريق التكامل بين الصناعة و الفلاحة .
- في مجال تسيير العقار الصناعي، الاحتفاظ بنظام الامتياز خلال فترة إنجاز مشاريع الاستثمار فقط، وبعدها تسوى وضعية الملكية التامة .

[1] : بلال مرابط، سليمة طبايبية، **تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم الأداء الاقتصادي –دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد6،العدد1، 2019،ص ص473، 474.

أما في مجال تأهيل المستوى: فإن الحكومة قامت بالعديد من الاستراتيجيات[1]:

- تنشيط البرنامج الوطني لتأهيل المستوى و إعادة صياغة النظام الحالي لتأهيل المستوى المتمثل في الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- الشروع في سياسة لإبراز (المتفوقين الاقتصاديين).
- تجديد حملة (لنستهلك الإنتاج الوطني) بصورة منتظمة .
- مضاعفة أسواق الجملة للفواكه و الخضر، و جعلها تدريجيا نقطة عبور إجبارية لمجموع تجارة المنتجات الزراعية. فتح أسواق نصف شهرية بالأحياء من أجل الإندماج التدريجي للتجارة غير الشرعية .

كما أن المادة 15 من الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2017 في بابها الثاني (تدابير المساعدة و الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) تنص على :

- نشر و ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و القانوني و الاقتصادي و المالي، و المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على العقار .
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تشجيع و تعزيز ثقافة المقاولة، و كذا التكنولوجيا الحديثة والإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها .
- تشجيع الجمعيات المهنية، و بورصات المناولة و التجمعات.

[1] : المرجع نفسه، ص ص 474، 475.

المبحث الثاني: أليات ووكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر إلى خلق ظروف مواتية –حسب السلطات – تسمح لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يعمل بفعالية موفرة له الدعم المطلوب، خصوصا أن القطاع عرف من قبل تجاهلا كبيرا و منذ مدة و الحكومة ترافع لصالحه وأقرت بذلك مجموعة هائلة من النصوص التشريعية لتنظيمه و تدعيمه، ومن بين أهم ما ينتظره أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة الدعم المالي، خصوصا أن أغلب أصحابها شباب لا يملكون الأموال الكافية لإقامة هذه المشاريع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يملكون الضمانات الكافية للحصول على القروض لذا تدخلت الحكومة لسد هذا الفراغ و إعطاء الدفعة القوية، خصوصا في جانبه المالي .

المطلب الأول : آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تتعدد آليات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1. وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات و تضطلع هذه الوزارة بمجموعة من المهام تتمثل في[1]:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و توسيعها و تحويلها و تطويرها.
- ترقية إستثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- التعاون الدولي في مجال المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين فرص الحصول على العقار الموجه إلى النشاطات الإنتاج و الخدمات.
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

[1] : نهلة بوالبرادعة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في القانون، تخصص تنظيم إقتصادي، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص، 53، 54.

2. المشاتل والمحاضن:

إستعمل المشرع الجزائري مصطلح مشاتل المؤسسات بدلا من حاضنات الأعمال، تلك المشاتل التي تتخذ أشكالا قانونية مختلفة تبعا لطبيعة و نوع القطاع محل المرافقة الأمر الذي نوضحه تبعا.

1.2. مفهوم المشاتل :

تعتبر المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي حيث أنشأت هذه المشاتل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتوضع تحت وصايا الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تعد مشاتل المؤسسات نظاما حديث نسبيا يهدف الى مرافقة المؤسسات الصغيرة التي كثيرا ما تكون بحاجة ماسة الى هيئة تتكفل بالتسيير مختلف إجراءات الإنشاء وتوفر لها مقومات الانطلاق[1].

2.2. الأشكال القانونية لمشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 :

للمشاتل أشكال و صيغ مختلفة ويرجع ذلك إلى طبيعة ونوع القطاع الذي يكون محلا للموافقة، فإذا قطاع خدماتي تتخذ اسم (الحاضنة)، وإذا قطاع الصناعات الصغيرة و الحرفية فتسمى (ورشة الربط) أما إذا كان ميدان البحث تتخذ اسم (نزل المؤسسات) .[2]

1.2.2. الحاضنة :

هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الصغيرة، وتقدم الحاضنات الدعم المالي و الفني و الإداري للمشروعات، و الذي يمكن إضافته إلى هذا التعريف هو أن أسلوب الحاضنات يساعد الكثير من المشروعات الصغيرة في التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالتزاماتها[3].

---

[1] : عسري بالعميري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون المؤسسة و التنمية المستدامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم2020/2019، ص ص 67،68.

[2] : المرجع نفسه، ص68.

[3] : محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 01، 2003، ص ص، 189، 190.

2.2.2. ورشة الربط:

هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.[1]

3.2.2. نزل المؤسسات :

هو هيكل دعم يتكفل حاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث، قسم المشرع الجزائري المشاتل حسب نوع القطاع الذي ينتمي إليه المشاريع، فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات بينما نزل المؤسسة تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث وهو المفهوم الأقرب إلى حاضنات الأعمال الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة، حيث نجد تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات و تختص بشكل أكثر بقطاع البحث و التكنولوجيا[2].

4. مراكز التسهيل:

تعرف بأنها: مؤسسات عمومية ذل طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والغاية من استحداثها تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

5. المركز الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80-3 المؤرخ في 25/02/2003 يعمل هذا الجهاز الإستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها :[4]

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الإجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و إستراتيجيات لتطوير القطاع .
- تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية.

[1] : عسري بالعميري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] : المرجع نفسه، ص 69.

[3] : سهام كردودي، نعيمة زعرور، **البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 68.

[4] : نور الدين النوي : **دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2013/2000**، مجلة التسيير و الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 3، 2016، ص 7.

المطلب الثاني : وكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت السلطات في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط عملية الإستثمار .

1. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 234/96 المؤرخ في: 02 جويلية 1996، وهي مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19-35[1].

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2 نوفمبر 2020 و الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، و يغير تسميتها، فإن هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)[2].

- **مهام الوكالة :**

فضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة بـ[3]:

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المتخصصة للتمويل.
- إحداث نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع و تحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعية.
- تشجيع استحداث و تطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي إحتياجات السوق المحلي أو الوطني.
- السهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة و مرافقتها و متابعتها.
- إعداد و تطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية إقتصادية متوازنة و فعالة.
- عصرنة و رقمنة أليات إدارة و تسيير الوكالة و جهاز إستحداث المؤسسات المصغرة.

---

* : A : Agence, N : National, S : Support, E : Emploie, J : Jeunes

** : A : Agence, N : National, A : Appui, D : Développement, E : Entreprenariat.

[1]: محمد الهادي ضيف الله وآخرون، **دور هيئات الدعم الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 03، 2018، ص 151.

[2] : سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[3] : المرجع نفسه، ص 289.

- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية و الشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم و ترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة، كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة .

الجدول رقم (07): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANSEJ)

قطاع النشاط	السنوات									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	21431	28661	37711	47209	52367	54147	55232	57183	58476	59365
الفنون والحرف اليدوية	28253	33312	37934	41530	42513	42674	42772	42998	43192	43419
البناء والأشغال العمومية	15214	19469	23856	28980	31864	32543	33144	34282	35099	35692
الموارد المالية	461	475	500	535	541	544	545	556	561	566
الصناعة	10237	12541	15761	20729	23915	24892	25586	26740	27639	28855
أعمال صيانة	4230	5232	6474	8033	9081	9391	9699	10271	10682	11077
الصيد البحري	685	795	916	1071	1119	1131	1131	1131	1131	1133
أعمال حرة	4614	5505	6671	8156	9198	9699	10323	11356	12169	12715
الخدمات	65265	80096	93893	101540	104947	106288	106992	108003	108778	109564
النقل الجوي	9269	11440	12955	13375	13385	13385	13385	13385	13387	13390
نقل البضائع	47447	55156	56455	56530	56530	56530	56530	56530	56601	56775
نقل الركاب	16331	17606	18750	18980	18985	18986	18986	18992	18999	19017
المجموع	**223437**	**270288**	**311876**	**346668**	**364445**	**370210**	**374325**	**381427**	**386714**	**391568**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (04): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANADE)

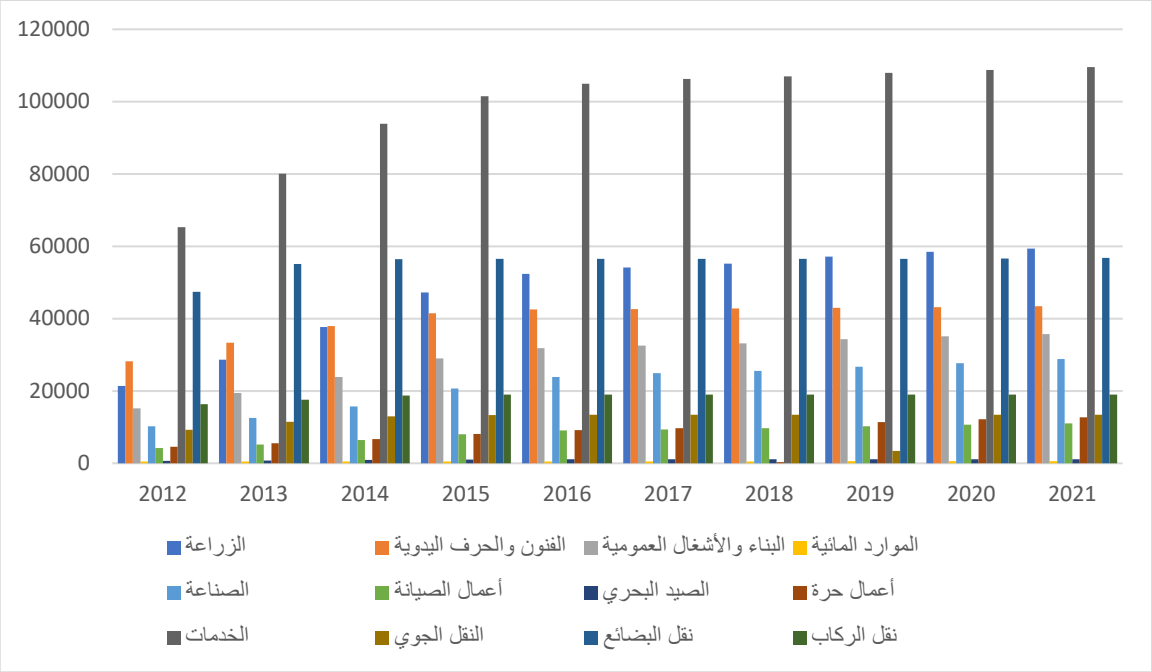

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

وفقا للشكل أعلاه يعد قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جذبا لقادة المشاريع بدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ انطلاق هذا النظام حيث شهد هذا القطاع زيادة من سنة 2015 إلى سنة 2021 تقدر بـ 8060 بنسبة 3.81%، وفي قطاع نقل البضائع شهدت استقرار خلال الفترة من سنة 2015 إلى 2019، قم ارتفعت من سنة 2020 إلى سنة 2021 بنسبة 0.15%، ثم القطاع الزراعي شهد زيادة من سنة 2015 إلى سنة 2021 بنسبة 11.40% مشروعًا ممولاً، وتتوزع المشاريع الممولة أكثر من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، الخدمات الذي يتصدر قائمة القطاعات الممولة بعدد كبير من المشاريع، وأن معظم المشاريع الممولة في قطاع الخدمات ترتبط بالنقل، كما يفسر الانخفاض المسجل في قطاع البناء والأشغال العمومية مقارنة بالقطاعات الأخرى لكونها تحتاج لخبرات أكبر ورأس مال كبير.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

1.2. التعريف :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الإستثمار سابقا، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة و الترويج و استقطاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

2.2. مهام الوكالة :

تتمثل مهام الوكالة في العناصر التالية:[2]

- العمل على ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات .
- الحرص على استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين و الأجانب .
- تمنح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار و تسيير صندوق دعم الاستثمارات .
- التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار .

تعتمد الوكالة لترقية الإستثمار على دعم و تمويل المشاريع الإستثمارية وفق المستويات الموضحة في الجدول التالي :

* A : Agence, N : National, D : Développement, I : Investissement.

[1] : خديجة فتوحي و أخرون، **أليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها بالجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية**، جامعة أفلوا، الأغواط، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 116 .

[2] : المرجع نفسه، ص 116.

الجدول رقم (08): مستويات تمويل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

مستويات التمويل	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
المستوى الأول	لا يتجاوز 1000000دج	5%	25%	70%
المستوى الثاني	عندما تفوق 1000000دج	10% ، 8%	20%	70% ، 72%
المستوى الثالث	عندما تفوق 2000000دج ولا تتجاوزدج 3000000	15% ، 11%	15%	70% ، 74%
المستوى الرابع	عندما تفوق 3000000دج و لا تتجاوزدج 4000000	20% ، 14%	15%	65% ، 76%

المصدر: مصطفى بالمقدم، مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، بحث مقدم حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 17.

الجدول رقم (09): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANDI)

قطاع النشاط	السنوات									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	-	85	86	132	121	94	102	85	23	1484
البناء والأشغال العمومية	-	927	972	987	479	364	408	459	264	11685
الصناعة	-	814	928	1126	1288	1298	1179	922	385	14106
الصحة	-	43	52	69	63	108	63	50	82	1272
النقل	-	2266	2324	1672	991	-	-	-	43	26027
السياحة	-	53	88	113	167	205	113	102	25	1290
الخدمات	-	580	529	674	544	322	162	147	43	6046
المجموع	**-**	**4768**	**4979**	**4773**	**3653**	**2916**	**2027**	**1765**	**865**	**61910**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (05): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANDI)

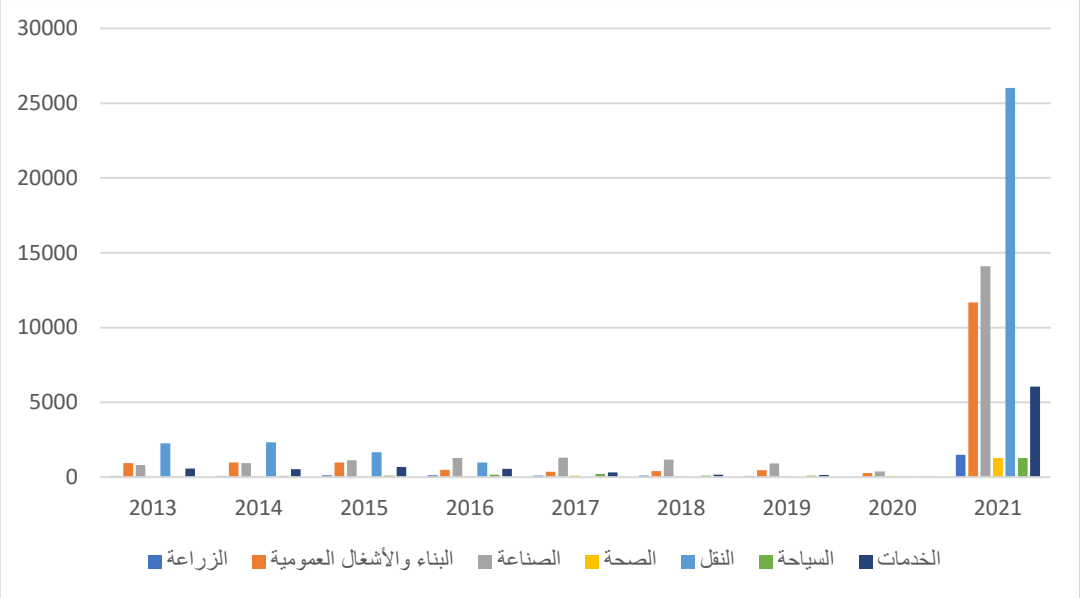

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل وبالنسبة لقطاع الزراعة يتبين لنا زيادة في عدد المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الفترة 2013 إلى 2015 بزيادة 47 مشروع ممول، أي بنسبة 21.65% لينخفض خلال سنة 2016، حيث كان عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنة 21 مشروع لتنخفض أيضا خلال سنة 2017 إلى 94 مشروع.

أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية نلاحظ زيادة في عدد المشاريع الممولة خلال الفترة 2013 إلى 2015 بـ 60 مشروع، 3.13% لتنخفض خلال سنتي 2016 و2017 حيث بلغت قيمة المشروع الممول خلال هاتين السنتين 479 و364 مشروع ممول على التوالي. ليشهد زيادة خلال سنتي 2018 و2019 ليتراجع خلال سنة 2020 حيث قدرت المشاريع الممولة خلال هذه السنة بـ 264 مشروع. أما خلال سنة 2021 زاد عدد المشاريع الممولة بزيادة معتبرة قدرت بـ 11421 مشروع ما يمثل 95.58%.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 نلاحظ زيادة في عدد المشاريع الممولة بـ 484 مشروع أي بنسبة 22.91%، أما خلال الفترة من 2018 إلى 2020 نلاحظ تذبذبا في عدد المشاريع الممولة ليعود للزيادة خلال سنة 2021 حيث قدر عدد المشاريع الممولة بـ 14106 مشروع ممول.

وكحوصلة نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شهدت ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2021 في جميع القطاعات. كما نلاحظ أن الوكالة تدعم قطاع الصناعة بنصيب أكبر من القطاعات الأخرى يليه قطاع الخدمات أما قطاع النقل فقد عرف انخفاضا في سنة 2020، بسبب رفض الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المشاريع التي تنشط في هذا القطاع نظرا لتشبعه، وتمول الوكالة كل من الفلاحة والصحة والسياحة بنسب صغيرة.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ووضعت تحت إشراف وزارة التضامن و الأسرة، حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و التهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها و من مهامها ما يلي: [1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين و التشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه و مرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الوكالة، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات و العقود المتعلقة بالوكالة و مساعدتهم لدى المؤسسات و الهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ و استغلال الديون المستحقة في الوقت في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل و تسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض- بيع) الجهوية و الوطنية لمنتجات القرض المصغر.

أما القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حصيلة الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وزعت كما يلي :

الجدول رقم (10): توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM إلى غاية 31 ديسمبر 2021

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	8715	% 10،96
الصناعة الصغيرة	33346	%41،93
البناء و الأشغال العمومية	9028	%11،35
الخدمات	12657	%15،91
الصناعة التقليدية	14031	%17،64
التجارة	1609	%2،02
الصيد البحري	415	%0،18
المجموع	**79801**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر على موقعها: http //www.angem.dz/ar/article/prete–actroyes/

* A : Agence, N : National, GE : Gestion, M : Micro-crédit.

[1] : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Récupéré sur http://www angem dz /ar/ article/ objectifs – et missions 2021

الشكل رقم (06): توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM إلى غاية 31 ديسمبر 2021

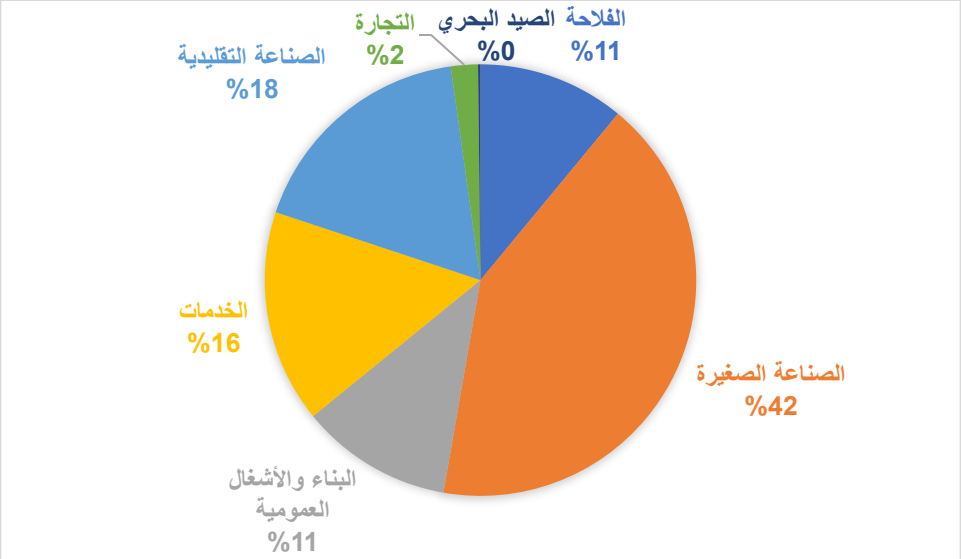

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة إحتل المرتبة الأولى من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 41،93% إلى غاية 31 ديسمبر 2021، أي حوالي 33346 قرض، يليها قطاع الصناعات التقليدية ب 14031 قرض بنسبة 17،64% ثم قطاع الخدمات التي احتلت المرتبة الثالثة ب 12657 قرض، أما مجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها لغاية 31 ديسمبر 2021 فقد بلغت 79801 قرض مصغر.

الجدول رقم (11): عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANGEM)

قطاع النشاط	السنوات									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	67170	82917	95804	106066	109779	112358	117134	122052	125610	128077
المؤسسات المصغرة جدا	129580	182010	234401	277142	295703	307667	331023	350484	365919	376190
البناء والأشغال العمومية	30583	42612	52655	61225	65146	67766	71879	76782	80256	82935
الخدمات	83055	106591	129960	152065	161382	165853	172243	178426	183415	187397
الفنون والحرف اليدوية	80847	90615	108550	127215	134195	138815	148260	156549	162263	166477
التجارة	16	271	737	2012	2741	3122	3583	4011	4558	5063
الصيد البحري	-	-	-	633	702	752	804	844	890	946
المجموع	**391251**	**504962**	**622107**	**726358**	**769648**	**796333**	**844926**	**889148**	**922911**	**947085**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (07): عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (ANGEM)

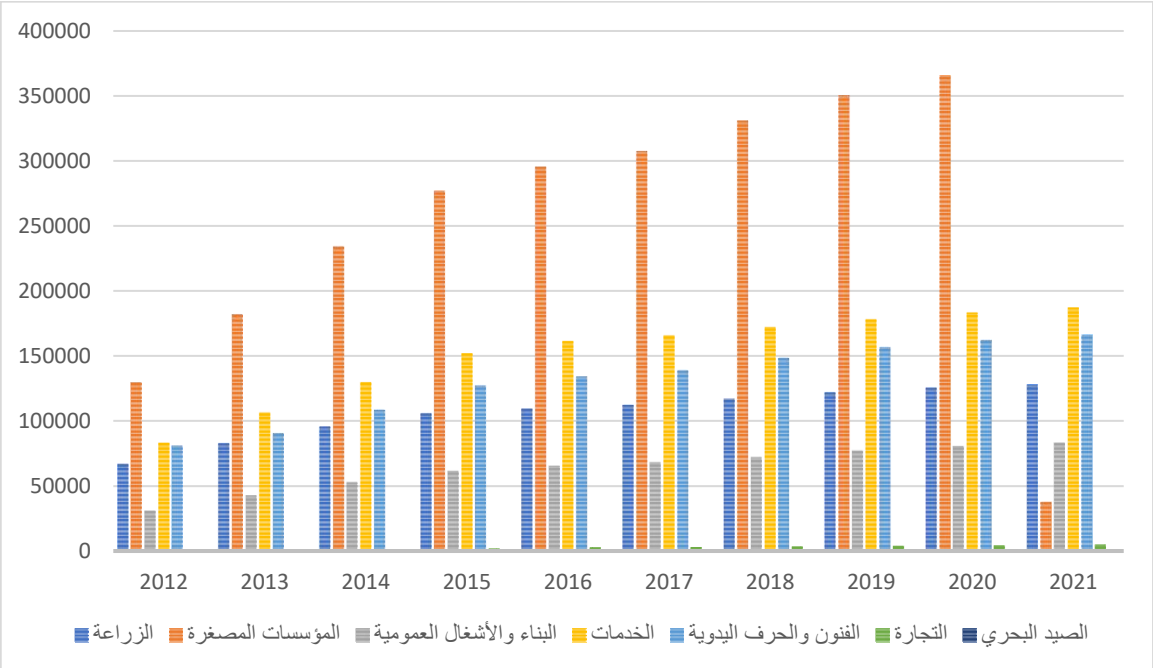

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل أن الصناعات الصغيرة جدا والخدمات والحرف اليدوية والزراعة هي القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن القروض الممولة من طرف الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر شهدت زيادة في قطاع المؤسسات الصغيرة جدا من سنة2012 إلى سنة 2016 تقدر ب166123 بنسبة 39.06%، ومن سنة 2017 إلى 2021 قدرت الزيادة ب68523 بنسبة 10.02%، يليها قطاع الخدمات الذي شهد زيادة مستمرة من سنة 2012 إلى سنة 2016 تقدر ب 78327 في عدد القروض الممنوحة بنسبة 32.04% و كذلك هناك زيادة في سنتي من 2017 إلى 2021 في عدد القروض الممنوحة تقدر ب 21544 أي بنسبة 6.09%، ونلاحظ من سنة 2012 إلى سنة 2016 تزايد مستمر في عدد القروض الممنوحة في قطاع الفنون والحرف اليدوية بزيادة تقدر ب53348 قرض ممنوح أي ما نسبته 24.80%، وخلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2021 نلاحظ أيضا تزايد في عدد القروض الممنوحة ب27662 قرض ممنوح من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أي بنسبة 9.06%، كذلك بالنسبة في قطاع التجارة نلاحظ زيادات في عدد القروض الممنوحة من سنة 2012 إلى سنة2017 قدرت ب 3106 بنسبة 98.98%، أما في قطاع الصيد البحري يتبين لنا كذلك زيادة في عدد القروض الممنوحة في الفترة من 2015 إلى 2021 تقدر ب 313 بنسبة 19.82%، أما بالنسبة لقطاع الزراعة خلال الفترة من 2012 إلى 2016 نلاحظ زيادة في عدد القروض الممنوحة بنسبة 24.07% ما تمثله 42609 قرض ممنوح .ويمكن القول أن القطاعات المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي القطاعات التي تنشط فيها المرأة بدرجة كبيرة وهذا دليل أخر لدعم الوكالة للمقاولاتية النسوية.

4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأسباب إقتصادية، بالإضافة لاعتباره من الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك من خلال جهاز دعم إستحداث نشاطات البطالين، أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، هذا الجهاز يدعم المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 10 مليون دينار جزائري، تمول من طرف ثلاثة اطراف كما يلي: [1]

- البطال صاحب المشروع : بمساهمة نقدية أو عينية.
- البنك : بقرض واجب السداد بدون فوائد.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : بسلفة غير مكافأة (واجبة السداد بدون فوائد) .

بخصوص الامتيازات الجبائية فيمنح لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنجزة تحت وصاية الصندوق من الامتيازات التالية :[2]

* C : Caisse, N : National, A : Assurance, C : Chaumage.

[1] : كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، **دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر–حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة الشلف، المجلد 06، العدد02، 2020، ص159-161.

[2] : المرجع نفسه، ص ص، 162، 163.

- في مرحلة إنجاز المشروع: يطبق معدل مخفض بنسبة 5/ من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، كما يتم الإعفاء من حقوق نقل الملكية على الإقتناءات العقارية المخصصة التي تدخل في إطار إنشاء مشروع صناعي و كذا الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات .
- في مرحلة الإستغلال: يتم الإعفاء من الرسم العقاري حسب موقع المشروع، لمدة 10 سنوات عندما تنجز المشاريع في مناطق الجنوب، 6 سنوات إذا كانت النشاطات منجزة في مناطق الترقية، و لمدة 3 سنوات في المناطق الأخرى غير المناطق المذكورة سابقا و إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع إبتداء من تاريخ استغلاله .

الجدول رقم (12): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (CNAC)

قطاع النشاط	السنوات									
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة	2093	4470	7458	2124	1978	707	637	999	5285	26136
الفنون والحرف اليدوية	1802	3113	5216	1625	1260	339	352	400	1597	15898
البناء والأشغال العمومية	2781	4202	5737	605	310	84	62	68	385	8907
الموارد المائية	115	169	238	26	9	4	1	5	11	363
الصناعة	3136	5136	7040	1031	558	196	120	176	678	12339
أعمال الصيانة	340	466	569	63	31	12	15	20	69	984
الصيد البحري	51	122	206	62	27	15	19	12	75	521
مهن حرة	159	275	457	68	67	53	66	68	207	1602
الخدمات	9988	16260	21432	2290	1274	268	164	200	1251	31985
نقل البضائع	27000	39283	44181	322	38	2	1	0	1036	46123
نقل الركاب	7846	10668	11840	63	7	1	0	22	233	12275
المجموع	**55311**	**84164**	**104374**	**8279**	**5559**	**1681**	**1437**	**1970**	**10827**	**157133**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie N° 21. 23. 25. 27. 29. 31. 33. 35. 37. 39 .

الشكل رقم (08): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (2012-2021) (CNAC)

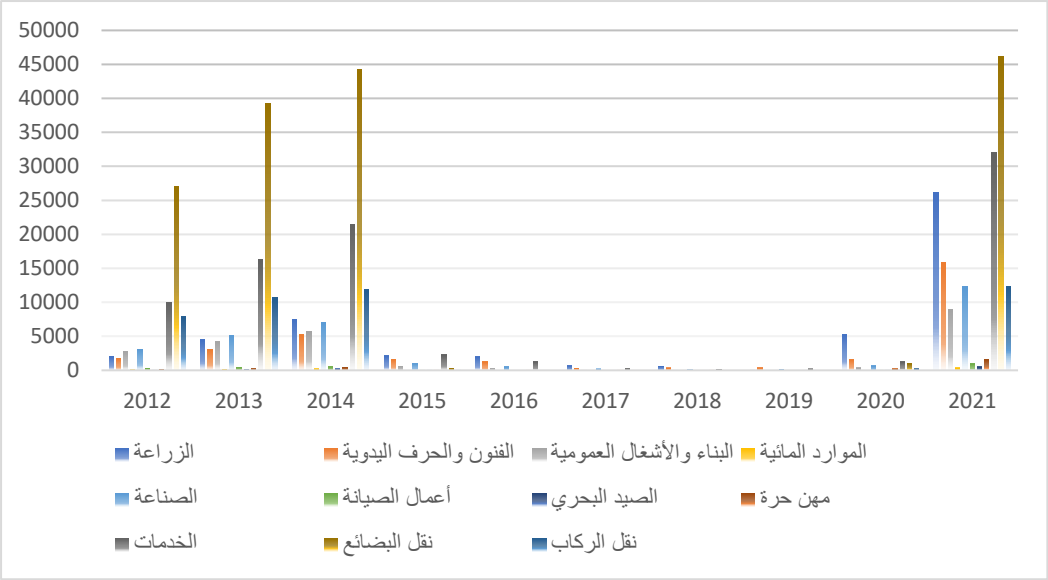

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن في قطاع الزراعة زيادة في الفترة من 2012 إلى 2014 في عدد المشاريع الممولة بقدار 5365 أي ما نسبته 56.17%، حيث شهدت انخفاضا من سنة 2015 إلى سنة 2018 في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تقدر بـ 1487 ما نسبته 53.85% وهذا بسبب الأزمة البترولية باعتبار الجزائر دولة ريعية، شهد قطاع الزراعة من سنة 2019 إلى سنة 2021 زيادة كبيرة في عدد المشاريع الممولة تقدر بـ 25137 مشروع بنسبة 92.63% وهذا راجع لاستهداف أصحاب المشاريع لهذا القطاع بقوة خلال هذه الفترة. أما فيما يخص قطاع الخدمات شهد زيادة من سنة 2012 إلى سنة 2014 في عدد المشاريع الممولة بنسبة 31.78%، حيث انخفضت في الفترة من 2015 إلى 2019 بنسبة كبيرة تقدر بـ 83.93% وهذا بسبب عزوف أصحاب المشاريع عن الاستثمار في هذا القطاع. كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تنخفض في قطاع الموارد المائية والمهن الحرة والصيانة والصيد البحري.

المطلب الثالث : الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يعود نجاح المؤسسات الصغيرة إلى تقدير أصحابها بواقعية للاحتياجات من رأس المال في كافة مراحل المشروع لتفادي الوقوع في الأزمة، بما أننا بصدد الحديث عن المؤسسات الصغيرة التي تعتمد غالبا على الأموال الفردية لصاحب المشروع فسوف نستعرض مؤسسات التمويل المحدثة من قبل الأجهزة الحكومية لتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تم إنشاء هذا الصندوق في 11 نوفمبر 2002، بموجب المرسوم التنفيذي 373/02، ويتولى هذا الصندوق العديد من المهام المرتبطة بتقديم الإستشارة و الضمان و الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهو يتولى ضمان القروض التي يبرمها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ناهيك عن متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق و كذا ضمان القيام بمتابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يضمن.

هذا ا لصندوق تقديم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمانة الإستشارة والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى ذلك فهو يسهر على ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك و المؤسسات المالية، القيام بإبرام إتفاقيات الشراكة مع المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها، إعداد الإتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار تسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

2. صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعتبر أداة مالية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستعين بها لتقديم الضمانات الكافية للإستفادة من القروض البنكية، أنشيء بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 فبراير 2004 برأس مال يقدر ب30 مليون دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006، يهدف الصندوق إلى[2]:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات و توسيعها، و تجديدها حيث أن المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

[1] : خالد قاشي، يوسف قاشي، **أثار و إنعكاسات سياسات الدعم الحكومية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 30(2)، ص63.

[2] : أمينة رقراقي، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال : ولاية سعيدة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، 2016-2017، ص ص، 59، 60.

- لا تستفيد من ضمان صندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة و القروض الخاصة بالنشاطات التجارية و كذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- تستفيد من ضمان صندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.
- تخضع الملفات لضمان قروض الصندوق حسب تقديرات البنك و تقييمه الخاص للمشروع.

أما عن المخاطر التي يغطيها الصندوق فتتلخص كما يلي[1]:

- عدم تسديد القروض الممنوحة.
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

و تتم تغطية المخاطر على أجال الاستحقاق برأس المال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة و يحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة بنسبة 60% في الحالات الأخرى (التجهيز، التوسع و التحديد)، كما يتم تحديد العلاوة المستحقة "تغطية الخطر" بنسبة 0.5% من قيمة القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق.

[1]: المرجع نفسه، ص 60.

خلاصة الفصل:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل، حيث كانت معظم المؤسسات مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، ليتطور تعدادها بمرور الوقت ويشمل القطاع العام والخاص، وازدادت أهميتها من خلال مساهمتها في خلق مناصب شغل وكذا خلق قيمة مضافة. كما تطرقنا إلى هيئات الدعم الحكومية التي اعتمدتها الجزائر لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، كما لاحظنا الدعم الكبير الذي تلفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوزارة المكلفة بالقطاع، ومختلف الآليات الحكومية المتخصصة لدعم هذا القطاع، بالإضافة إلى مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال، هذه الآليات تتماشى والإجراءات التي اتخذتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع. فمن خلال الاحصائيات المقدمة تبين لنا أنها قد حققت نجاحا نسبيا بالنسبة للمؤسسات المنشأة وعدد مناصب الشغل التي وفرتها، إلا انها لازالت تعترضها العديد من المشاكل.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا نجد أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة يستند إلى العديد من المعايير والتي تختلف من دولة إلى أخرى، كما وجدنا من خلال بحثنا هذا أن الجزائر قد سارت في نفس النهج المتبع من طرف الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بخصوص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها. ليتطور تعدادها بمرور الوقت ويشمل القطاع العام والخاص، وازدادت أهميتها من خلال مساهمها في خلق مناصب شغل وكذا خلق قيمة مضافة، غير أنها تعايشت مع مجموعة من المشاكل التي تستدعي وقفة؛ لمعرفة موضوع التقصير وذكر المشاكل هنا يعد من أهم الخطوات في سبيل التوصل إلى حلول مستقبلا، كما رأينا الدعم الكبير الذي تلقته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوزارة المكلفة بالقطاع، ومختلف الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم هذا القطاع من بها بعض الوكالات الخاصة بدعم الاستثمار في هذا المجال بالإضافة إلى مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال.

فبالرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تحظى به من قبل الدولة، فهي لم تحقق النجاح المرجو منها ويمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى سوء تسيير هذه المؤسسات.

- **اختبار صحة الفرضيات:**

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة، توصلنا إلى نتائج خاصة بالحكم على الفرضيات الثلاثة:

- يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، من خلال فرض مجموعة من السياسات والإجراءات لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تبنت الجزائر العديد من البرامج بهدف دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبرنامج التعاون الأورو جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدا 1 وبرنامج الأورو متوسطي ميدا 2، وبرنامج التأهيل الصناعي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تلعب وكالات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت، والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- **النتائج:**

لقد استخلصنا من هذا العمل مجموعة من النتائج، تتمثل أهمها في:

- مازالت إلى حد اليوم لم تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا دقيقا يتفق عليه جميع الدول، هذا الخلاف سببه كثرة التباينات الموجودة بين هذه الدول وبين عدة مجالات كاختلاف درجة النمو وتنوع الأنظمة الاقتصادية بالإضافة إلى تعدد معايير التصنيف من دولة إلى أخرى.
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المزايا ما يجعل الاعتماد عليها الخيار الأفضل لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التمويلية والإدارية.
- ساهم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي باشرته الحكومة الجزائرية في ترقيتها، كما لعب دورا بارزا في تحسين محيطها لمواجهة الأثار السلبية التي قد تحدث نتيجة للتغيرات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية ؛
- لم تولي الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث عملت في الآونة الأخيرة على الشروع في خوصصتها.
- كثرة الآليات والهيئات الموضوعة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي بدورها إلى نقص في التحكم وتسيير هذه الهياكل وتشتت الإمكانيات المادية والمعنوية بين الهيئات مما يعيق عملية تنفيذها؛
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة تجعلها أداة فعالة في يد السلطات الجزائرية لتطويرها ومساندتها عن طريق تبني مجموعة من البرامج والهيئات للرفع من قدرتها التنافسية. فهذا النوع من المؤسسات مملوك في معظم الأحيان لفرد واحد، الذي يعتبر في نفس الوقت المنظم والمسير والذي يقوم بجميع المهام كما يقوم باتخاذ جميع القرارات، وبالتالي فهي قادرة على التأقلم بسهولة مع جميع المتغيرات الداخلية والخارجية. مما يتيح لها التأقلم مع جميع البرامج والهيئات التي تضعها الدولة لتنميتها وتطويرها ودعمها؛
- غياب الفعالية والنجاعة الاقتصادية لدى ANADE، CNAC، ANGEM، ANDI على الرغم من أن هذه الوكالات لا تحقق الأهداف والمساعي الجزئية الخاصة بكل وكالة من خلال خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب العمل للحد من البطالة إلا أن هذه الوكالات لا تحقق الأهداف الكلية التي تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي.
- نستنتج من خلال الإحصائيات التي قمنا بعرضها في الفصل الثالث تزايد كبير في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في السنتين الأخيرتين (2020-2021).

- **التوصيات:**

وعلى ضوء ما سبق يمكننا اقتراح بعض التوصيات تكمن فيما يلي :

- متابعة برامج التأهيل المسطرة بشكل مستمر من الجهات الوصية وبالتالي تحقيق الأهداف المنتظرة.
- تستجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها.
- زيادة وتقوية برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعطاء التسهيلات للاستفادة من هذه البرامج؛
- محاولة الاستفادة من النتائج والصعوبات التي تلقتها البرامج التأهيلية السابقة من أجل تجاوزها.
- يجب العمل على تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والمستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد وتطبيق مختلف السياسات المتعلقة بالقطاع.
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته.

- **آفاق الدراسة :**

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا ودراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بواقع الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبالنظر إلى اتساع موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما يرتبط به من متغيرات، وبالتالي هناك مجموعة من الأفاق الدراسية في هذا الموضوع ترتكز على محاور أساسية منها :

1. طرق النجاح الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعالجة أسباب الفشل.
2. تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحافظة عليها واستمراريتها ونموها.
3. دور وأهمية مشاتل المؤسسات ومراكز الدعم والاستشارة، وتقييم أدائها.

قائمة المراجع

I. الكتب:

1. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، ط1، 2011.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء، عمان، ط1، 2002.
3. حسين عبد الجليل آل غزوي، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2017.
4. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها، إيتراك، القاهرة، ط1، 2008.
5. سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة-أبعاد الريادة-، دار وائل، عمان، ط1، 2005.
6. عبد الحميد أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2002.
7. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الاداري والتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
8. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2013.
9. عزت خيرت يوسف، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية جدوى المشروع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
10. علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصناعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2017.
11. علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب، القاهرة، 1999.
12. فايز النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، عمان، ط1، 2006.
13. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
14. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 01، 2003.
15. مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2014
16. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد، بيروت، ط1، 2006.

II. المذكرات:

1. أحميدة مالكية، محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008- 2009.

2. إلياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، مذكرة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016-2017.
3. أمينة رقراقي، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال : ولاية سعيدة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، 2016-2017.
4. بلحاج فراجي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
5. رضا زهواني، تحسين تخطيط النتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت- ، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، -ورقلة، 2006-2007.
6. شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
7. صابرين زيتوني، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
8. عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17و18 أفريل 2006.
9. عبد الحكيم عمران،"استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة "، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006-2007.
10. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2009-2010.
11. عبد القادر شتيح، دور الذكاء الاقتصادي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة ألى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

12. عسري بالعميري، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في الحقوق، تخصص قانون المؤسسة و التنمية المستدامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم2020/2019.
13. محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007.
14. محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
15. محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والإستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال الزراعية، تخصص فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية، جامعة سانت كليمنتش، بغداد، 2012.
16. مصطفى بالمقدم، مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، بحث مقدم حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
17. نجمة عباس، واقع وآفاق المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة التجديد والابداع-دراسة حالة المؤسسات الفتية المبدعة في ولاية باتنة-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
18. نهلة بوالبرادعة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر في القانون، تخصص تنظيم إقتصادي، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

III. المجلات:

1. 5عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، العدد 01، 2002.
2. أمينة مولاي، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة نور البشير-البيض- المجلد7، العدد1، 2020.
3. البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة أفلوا، الأغواط، المجلد 5، العدد 2، 2019.
4. بلال مرابط، سليمة طبايبية، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم الأداء الاقتصادي – دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد6،العدد1، 2019.

5. خالد قاشي، يوسف قاشي، أثار و إنعكاسات سياسات الدعم الحكومية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 30(2).
6. خديجة خنطيط، حبيبة حناش، الهياكل والبرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 3، عدد خاص، أفريل 2020.
7. خديجة فتوحي و أخرون، أليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها بالجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، جامعة أفلوا، الأغواط، المجلد 03، العدد 02، 2021.
8. السعيد معطوب، إيمان مشري، واقع مساهمة هيئات التمويل والرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مركز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-خنشلة، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف المجلد 09، العدد 01، مارس 2021.
9. سلمى صالحي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.
10. سهام كردودي، نعيمة زعرور، البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 68.
11. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، 2004.
12. كلثوم مرقوم، فاطمة فوقة، دور الأجهزة الحكومية في دعم و ترقية المقاولاتية في الجزائر –حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة الشلف، المجلد 06، العدد02، 2020.
13. محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سوق أهراس، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2016.
14. محمد الهادي ضيف الله وآخرون، دور هيئات الدعم الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 03، 2018.
15. نور الدين النوي : دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2013/2000، مجلة التسيير و الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 3، 2016.
16. وهيبة بن داودية، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 16، 2017.

IV. الملتقيات:

1. بلال رحاحلية، فرج شعبان، أليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يوم: 25 أفريل 2017.
2. بلال شيخي و أخرون، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المأمول و الواقع، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- يومي 06و07 ديسمبر 2017.
3. جميلة جمال بلخباط، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة "، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية "، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.
4. السعيد بريبش، دنيا شبلي، تقييم دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول: تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 27و28 نوفمبر 2017.
5. سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 09، 2011.

V. التقارير:

1. بسام فتوح ولورا القطيري، دعم الطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأمم المتحدة، 2012.

VI. المواقع الإلكترونية:

1. https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
2. http://www angem.dz/ar/article/objectifs–et-missions
3. http //www.angem.dz/ar/article/prete–actroyes

ملخص:

عملت الحكومة الجزائرية على إحداث وزارة تكون كفيلة بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بوضع استراتيجية متكاملة لدعم وترقية هذا القطاع، إن المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل دعم وتأهيل القطاع قد بدأت تؤتي ثمارها في عدة ميادين، فإنشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، المجلس الوطني الاستشاري وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان من أجل تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد مرّ هذا القطاع بعدة مراحل في تطوره، إدراكا لأهمية الوحدات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار اتجهت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج والآليات ووكالات الدعم وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ما يمكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والنفاذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم الحكومي، وكالات الدعم الحكومي، آليات الدعم الحكومي.

Abstract:

The Algerian government has made efforts to create a ministry capable of promoting the micro and medium-sized enterprise sector in Algeria, by developing an integrated strategy to support and promote this sector. Efforts made by the public authorities to support and rehabilitate the sector have begun to bear fruit in several areas The establishment of facilitation centers and business incubators The National Advisory Council and the Qualification Programs for Micro and Medium Enterprises in Algeria were to provide the necessary support to micro and medium-sized enterprises, This sector has gone through several stages in its development, preferring large economic units, to the recognition of the importance of micro and medium units. In this context, Algeria has tended to adopt a set of programs, mechanisms and support organizations, with the aim of providing an appropriate environment for the activity of micro and medium-sized enterprises in Algeria, allowing them to pursue and maintain their market share on the one hand, and access to national or even world markets, on the other.

Keywords: Micro and medium enterprises, government support, government support agencies, government support mechanisms.